**وزارة التعليم**

**جامعة أفريقيا للعلوم الانسانية والتطبيقية**

****

**قسم المحاسبة**

**بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس**

**بعنوان**

**اثر تغير أسعار صرف العملات الاجنبية على قوائم المالية**

**دراسة وصفية تحليلية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 21**

**إدارة الرقابة على المصارف**

**إعداد رقم القيد:**

**محمد الحرمين محمد 11611003**

**المبروك بلقاسم عجاج 31611004**

**بسمة سالم الفرجاني 21711009**

**­**

**إشراف أستاذ / نجيب التامزوي**

**العام الدراسي 2018-2019**



 **وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً**



**سورة الإسراء الآيـــــة 85**

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين ونحمده سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه الذي منحنا الصحة العافية والعزيمة والصبر .

يسرنا ويسعدنا ويشرفا أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان والامتنان بعد شكر الله عز وجل إلى الدكتور الفاضل نجيب التاموزي الذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد، وكرس لنا من وقته وجهده في إنجاز هذا البحث، ولم يبخل بجهده أو علمه علينا...

كما يسرنا أن نتقدم بالشكر إلى اللجنة التي تفضلت بقبول مناقشة هذا البحث..

كما نتقدم بالشكر والثناء لمكتب الأصدقاء للطباعة الذي ساهم بخبرته في إنجاز هذا البحث وإظهاره بـهذا الشكل...

فلهم جميعاً كل الاحترام والتقدير...

**🖍**الباحثون

الإهـــــداء

إلى ينبوع الأمل والعطاء ... إلى من علمونا أن نرتقوا سلم الحياة بحكمة وصبر وعطاء... إلى من تعبوا وصبروا من أجلنا...

(أباؤنا وأمهاتنا الأعزاء)

إلى من حبهم يجري في عروقنا... وتلهج بذكرهم قلوبنا... إلى من عاشوا معنا الحياة حلوها ومرها...

(أصدقائنا وصديقاتنا الأحباء)

إلى أوسمة فخرنا واعتزازنا... إلى الذين عاشوا معنا الحياة حلوها ومرها...إلى الذين شاركونا أفراحنا وأحزاننا...

(إخوتنا وأخواتنا الأعزاء)

إلى كل معلمينا الأجلاء... إلى من كان لهم الفضل في وصولنا إلى هذه المرحلة... إلى الذين أضاءوا شمعة العلم بالنصح والإرشاد...

 (أساتذتنا الأفاضل)

إليكم جميعاً نهدي خلاصة جهدنا

**قائمة المحتويات**

|  |  **الموضــــــــــوع** | **الصفحة** |
| --- | --- | --- |
| الآيــــة | I |
| الإهــــــداء | II |
| الشكر والتقدير | III |
| قائمة المحتويات | IV |
| قائمة الجداول | VII |
| قائمة الأشكال | VIII |
| ملخص البحث | IX |
| **الفصــــل الأول**الإطـــار العام للبحث |
| 1.1 | المقدمة | 2 |
| 2.1 | مشكلة البحث | 3 |
| 3.1 | أهمية البحث | 3 |
| 4.1 | أهداف البحث | 3 |
| 5.1 | فرضيات البحث | 4 |
| 6.1 | منهجية البحث | 4 |
| 7.1 | مصادر جمع البيانات | 4 |
| 8.1 | حدود البحث | 5 |
| 9.1 | الدراسات السابقة | 5 |
| **الفصـــــل الثاني**سوق الصرف وسعر الصرف وخطر الصرف |
| 1.2 | **مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف** | 9 |
| 1.1.2 | مفهوم سوق الصرف | 9 |
| 2.1.2 | الخصائص العامة لأسواق الصرف | 9 |
| 3.1.2 | أنواع سوق الصرف | 15 |
| 2.2 | **مفهوم وأنواع ومحددات وقياس سعر الصرف وخطر الصرف** | 17 |
| 1.2.2 | مفهوم سعر الصرف | 17 |
| 2.2.2 | أنواع سعر الصرف | 17 |
| 3.2.2 | محددات سعر الصرف | 19 |
| 4.2.2 | مفهوم خطر الصرف | 20 |
| 5.2.2 | قياس خطر الصرف للعملية | 21 |
| **الفصـــــل الثالث**معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية |
| 1.3 | **الإطار العام والمفهوم والأهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية** | 24 |
| 1.1.3 | الإطار العام للمحاسبة الدولية | 24 |
| 2.1.3 | مفهوم المحاسبة الدولية | 30 |
| 3.1.3 | أهمية المحاسبة الدولية | 31 |
| 4.1.3 | مشاكل المحاسبة الدولية وبيئتها | 31 |
| 2.3 | **تعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية** | 33 |
| 1.2.3 | تعريف معايير المحاسبة الدولية | 33 |
| 2.2.3 | أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأسباب تعددها | 34 |
| 3.2.3 | محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتطورها المستمر | 34 |
| 4.2.3 | ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية | 35 |
| **الفصـــــل الرابع**الجانب العملي |
| 1.4 | مقدمة | 45 |
| 2.4 | استمارة الاستبيان | 45 |
| 3.4 | عينة الدراسة | 45 |
| 4.4 | الخلاصة | 46 |
| **الفصـــــل الخامس**النتائج والتوصيات |
| 1.5 | النتائج |
| 2.5 | التوصيات |
| 3.5 | المراجع |
| 4.5 | الملاحق |

**قائمة الجداول**

|  |  |
| --- | --- |
| **الجدول** | **الصفحة** |
| جدول رقم (1.4) يوضح قيمة معامل الفا كرونباخ | 46 |
| جدول رقم (2.4) يوضح بدائل المقياس وفقا لمقياس ليكارت الخماسي وما يقابلها من درجات | 46 |
| جدول رقم (3.4) يوضح توزيع افراد العينة حسب العمر | 47 |
| جدول رقم (4.4) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي | 48 |
| جدول رقم (5.4) يوضح توزيع افراد العينة حسب التخصص | 49 |
| جدول رقم (6.4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة | 50 |
| جدول رقم (7.4) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة  | 51 |
| الجدول رقم (8.4) يوضح تحليل فقرات الدراسة لمحور الاول | 53 |
| الجدول رقم (9.4) يوضح تحليل فقرات الدراسة لمحور الثاني | 54 |
| الجدول رقم (10.4) يوضح تحليل فقرات الدراسة لمحور الثالث | 55 |
| جدول رقم (11.4) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الاولي | 57 |
| جدول رقم (12.4) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثانية | 57 |
| جدول رقم (13.4) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة | 58 |

**قائمة الأشكال**

|  |  |
| --- | --- |
|  **الجدول** | **الصفحة** |
| شكل رقم (1.3) يوضح أصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول | 25 |
| شكل رقم (2.3) يوضح توفير المعلومات من خلال تمثيل المخرجات من النظام المحاسبي | 31 |
| شكل رقم (3.3) يوضح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس وبين الترجمة للعملة | 37 |
| شكل رقم (1.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير العمر لعينة البحث | 48 |
| شكل رقم (2.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير المؤهل العلمي لعينة البحث | 49 |
| شكل رقم (3.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير التخصص العلمي لعينة البحث | 50 |
| شكل رقم (4.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير سنوات الخبرة لعينة البحث | 51 |
| شكل رقم (5.4) يوضح التوزيع التكراري للوظيفة لعينة البحث | 52 |

**ملخص البحث**

يتناول هذا البحث أثر تغير سعر الصرف العملات الاجنبية على القوائم المالية طبقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS21 و يتطرق إلى مفهوم الصرف:-

 سعر الصرف : يمارس سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، والاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة منتجين أو مستهلكين أو غيرهم، من خلال إتباع منهج (الربح – التكاليف)، للوصول إلى أعلى الأرباح بأقل التكاليف، والذي يعد بمثابة حجر الزاوية للاقتصاد الكل

سوق الصرف هو مصطلح اقتصادي يشير إلى سوق يختص بتداول العملات الأجنبية حيث يتم التقاء عرض العملات الصعبة للبيع مع طلب شرائها وذلك بعد تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل هذه العملات.

خطر الصرف تأثر هذه المخاطر على الشركات التي تصدر او تستورد منتجاتها وخدماتها ولوازمها وكذلك تأثر على المستثمرين الذين يقومون باستثمار أموالهم خارج نطاق الإقليم تتعرض الشركة لمخاطر صرف العملات الأجنبية اذا كان لديها حسابات مستحقة القبض والدفع والتي تأثر قيمتها بشكل مباشر بسعر صرف العملات.

و طرق ترجمة قوائم المالية وأهميتها كما يحتوي على مجموعة من خصائص وأنواع ومحددة هذه المفاهيم وطرق قياسها هذا في الفصل الثاني ، أما الفصل الثالث يتناول المعيار المحاسبي الدولي IAS21 والذي يحدد كيفية تنفيد المنشاء أنشطة اجنبية من خلال عمليات بعملات أجنبية, إضافة الى عرض المنشأة بياناتها المالية بتلك العملات, لقد أصبح استخدام المعيار المحاسبي الدولي ضرورة ملحه عند القيام بأعداد وتجهيز القوائم المالية لم تعد تخدم طرفا واحداً والمتمثل في أصحبا المشروع و انما أصبحت تخدم في أطاف متعددة و بالتالي فان تبني وإستخدام معيار المحاسبة الدولية أصبح ضرورة ملحه فهي تحسن من نوعية البيانات المالية المنشورة حتى تصبح قابليتها للمقارنة أكبر و بالتالي في زيادة مصداقيتها الأمر الذي يعزز في فائدتها لكافة الأطراف ذو علاقة بهاذه القوائم.

وإطار العام للمحاسبة الدولية من حيث أهميتها والمشاكل التي تواجه بعض الشركات ذات النشاط التجاري خارج نطاق الاقليم ، أما الفصل الرابع هو جانب العملي حيث قام الباحثون بإعداد استمارات استبيان لاختبار فرضيات الدراسة وتم توزيعها على إدارة الرقابة على المصارف وثم تحليل هذه البيانات وعرضها بصورة توضيحيه في جداول وأشكال .

ومنه نقترح بعض التوصيات التي من شانها الموساهمة في تسجيع تطبيق محاسبة التضخم (تغيرات في مستويات الأسعار) على القوائم المالية لن التضخم يؤثر على القوائم المالية فتعطي مخرجات مضلة مما يثير تساؤلات حول حقيقة الأفصاح المصاحب لهذه القوائم.

**الفصل الأول**

**0.1 التمهيدي**

**1.1 مقدمة**

**2.1 مشكلة البحث**

**3.1 أهمية البحث**

**4.1 أهداف البحث**

**5.1 فرضيات البحث**

**6.1 منهجية البحث**

**7.1 مصادر جمع البيانات**

**8.1 حدود البحث**

**9.1 دراسات سابقة**

**1.1 مقدمة:**

تطور علم المحاسبة عبر العصور من خلال علاقته الوثيقة بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث كانت كل دولة تتبع مدخلاً محدداً في تطوير المحاسبة لديها، مثل المدخل الضريبي أو مدخل التخطيط المركزي الشامل أو المدخل الاستثماري. وقد تأثرت المحاسبة في تطورها بالمدخل المتبع مما ساهم في تعزيز الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين دول العالم المختلفة. ولكن رغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعمها ، نجد أن الأصوات التي تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة باتجاه تحقيق التقارب أخذت بالتزايد نظراً للحاجات الماسة التي ظهرت لعدة أسباب من أهمها :

* عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية.
* تطور الأسواق المالية العالمية .
* الخصخصة في بعض دول العالم .
* تغيرات في أنظمة النقد الدولية .
* تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها في جميع دول العالم عن طريق إنشاء فروع لها أو السيطرة على الشركات المحلية.

تهتم المحاسبة الدولية بتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي وجعلها تتقارب إلى حد كبير من خلال طرح مجموعة من المعايير المحاسبة تعرف بمعايير المحاسبة الدولية والتي انطوت مهمة إعدادها إلى مجلس المحاسبة الدولي (IASB سابقاً كما يسمى IASC ومقره لندن). تأسس هذا المعهد سنة 1973 ميلادية واستمر منذ ذلك الحين في اصدار معايير محاسبية (تعتبر مرجعاً للممارسة المحاسبية الموحدة على المستوى الدولي. كما يهتم هذا المعهد بدراسة أهم القضايا المحاسبية المثارة ليعطى حلولاً لها تتوافق مع الفكر المحاسبي الحديث وتقدم أكبر منفعة لمستخدمي القوائم المالية من خلال خدمة أكبر جزء ممكن من احتياجاتهم. كمثال لإحدى القضايا التي تتأثر على المستوى الدولي نذكر هنا أسعار الصرف، التي يتم تبادل العملات على أساسها بين مختلف المتعاملين ويتم تحديدها في سوق العملات على مستوى الأسواق المالية. ونظراً للطبيعة المتقبلة للظروف الاقتصادية في مختل بلدان العالم فإن أسعار الصرف لا تعرف الثبات بل تتغير بين اللحظة والأخرى وعليه قد تجري المؤسسة عملية أجنبية بتاريخ معين وتتم التسوية النهائية لها في تاريخ آخر.

**2.1 مشكلة البحث:**

يتناول البحث كيفية المعالجة المحاسبية أثر تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على القوائم المالية سواء من ناحية المبالغ المالية التي تصرح بها أو من ناحية موضوعيتها وملائمتها وبالتالي توفيرها لمعلومات جيدة يمكن استخدامها من طرف مستخدمي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة. سيكون تركيز البحث على مستوى المؤسسات التي لها تعاملات تجارية أو مالية مع الخارج .

وبالتالي تجد المؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده كسعر لعملية التحويل وهذا الاختيار سينعكس على القوائم المالية التي يتم إعداداها من خلال الفروقات التي تكون بين مختلف أسعار الصرف وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية؟

إن تغيرات أسعار الصرف تمثل إحدى المشاكل التي تعاني منها الكثير من المؤسسة سواء كان يتعلق الأمر بالمعالجة المحاسبية لهذه التغيرات أولتحمل مخاطر الصرف الفعلي للمؤسسة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة (بحكم تعاملها مع محفظة من العملات الأجنبية) أن تعرف متى تجري عملية شراء العملة الأجنبية لكى تسهل لها عملية بيعها وعدم تحمل خسائر ناتجة عن انخفاض أسعار الصرف، وبالتالي تتحمل الفرق وهذا ما يدخل في إطار تقنيات أو طرق تسيير مخاطر الصرف وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات الاحترازية التي تتحكم المؤسسة فيها لتغطية هذا الخطر أو على الأقل التقليل منه.

من هذا كله يظهر أن أسعار صرف العملات الأجنبية وتقلباتها المستمرة، وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرضها لقوائمها المالية يمثل أحد التحديات المحاسبية التي يمكن من خلالها معالجة هذا الإشكال بطريقة جيدة والحصول على قوائم مالية أحسن تعبيراً وذات قيمة وصالحة لعملية المقارنة والاستخدام من طرف كل المستخدمين (الإدارة مستثمرين محليين أو مستقلين دائنين هيئات حكومية وغيرها) من خلال ما توفره من معلومات كافية يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات.

**3.1 أهمية البحث:**

يقدم البحث أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها والاستعانة بها لمعالجة أثر تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبياً وذلك بإتباع رأي المحاسبة الدولية والتطرق لبعض الممارسات الحالية لبعض الدول ومحاولة تحليلها وإجراء المقارنة بينها للوصول إلى أحسن ممارسة.

**4.1 اهداف البحث**

1- التعرف المعيارIAS 21 على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية وإعطائها طابع العالمية لتكون معيارية وقابلة للعمل به في مختلف الدول.

2- يهدف المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول .

3-إمكانية المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في اطار واسع لتوحيد الاسواق المالية .

4- يهدف المعيار IAS 21 لابد من تعميمه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات وغير المسجلة.

**5.1 فرضيات البحث**

استنباطا من مصادر المحاسبة الدولية لتوجيه بحثنا وزيادة التحليل يمكن وضع الفرضة التالية والتي نسعى من خلال هذا البحث إلى إثباتها او عدم تدعيمها أو إلغائها :

**سؤال البحث**

اثر تغيرات اسعار الصرف علي القوائم المالية

المعيار IAS21 يعالج آثار تغيرات أسعار الصرف .

* لا يوجد المعيارIAS 21 على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية وإعطائها طابع العالمية لتكون معيارية وقابلة للعمل به في مختلف الدول .
* وجود المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول .
* وجود المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في اطار واسع لتوحيد الاسواق المالية .
* وجود المعيار IAS 21 لابد من تعميمه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات وغير المسجلة .

**6.1 منهجية البحث:**

المنهج الذي اتبعناه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

**7.1 مصادر جمع البيانات:**

لقد تم جمع البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المالية والإدارية ومواقع الإنترنت، أما البيانات الأولية فتم جمعها من خلال الاستبانة.

**8.1 حدود البحث:**

تتمثل حدود البحث في الآتي:

**1. الحدود المكانية:**

تمثلت الحدود المكانية في التعامل مع البيانات المتوفرة من احدى الإدارات المصرفية والتي لها تعاملات بتغير سعر صرف العملة الأجنبية.

**2. الحدود الزمانية:**

تمثلت الحدود الزمانية في سنة دراسية كاملة (2018-2019) وذلك بسبب الظروف التي يمر بها البلد.

**9.1 الدراسات السابقة:**

1. **دراسة: مأمون محمد سيد أحمد الفكى (2005م):([[1]](#footnote-1))**

تتلخص مشكلة الدراسة في أهمية سياسة سعر الصرف (في فترة الدراسة) وعلاقتها بالتحليل الاقتصادي والمالي، في هذه الفترة تأتي أهمية البحث في محاولة الوصول إلى الملائم من هذه السياسات مما يناسب التحولات في الاقتصاد السوداني.

حددت الدراسة الفرضيات التالية: سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، سياسة التحرر الاقتصادي قد تعطي تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات، سياسة صندوق النقد الدولي تجاه السودان لم تأتي بنتائج إيجابية.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: انتهاج سياسة معينة تتبعها الدولة فإن الموازنة العامة في ظل تعدد أسعار الصرف تكون أفضل حالاً منها في حالة اتباع الدولة لسياسة التحقيق أو دفع وتعويم أو ثبات سعر الصرف خاصة بالنسبة للدول النامية.

أوصت الدراسة بأنه يجب على السودان العمل على تخفيض درجة اعتماده فيما يختص بالتبادل الدولي على العالم الخارجي ويمكن استخدام سياسة بديلة مثل سياسة إحلال الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي على السودان إنتاج سياسة سعر الصرف وذلك لما قد تؤدي إليه في استقرار اقتصادي بشرط أن يصاحب ذلك زيادة الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد.

1. **دراسة عبد السلام الحسن أحمد (2006م):([[2]](#footnote-2))**

بعنوان أثر تغير سعر الصرف على حساب السلع والخدمات في السودان خلال الفترة 1992 - 2006م، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

تلخصت مشكلة الدراسة في أن السودان تعاني من تعدد أسعار الصرف، الأمر الذي أدى إلى إخلالات بنوية (هيكلية) في ميزان المدفوعات، وانعكس ذلك سلبياً على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد، وذلك بتأثيره على الحساب التجاري بشقيه السلعي وغير السلعي، وجاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الصادرات السلعية.
2. وجود علاقة عكسية بين قيمة الواردات وسعر الصرف.
3. وجود علاقة طردية بين الإيرادات غير المنظورة وسعر الصرف.
4. وجود علاقة عكسية بين قيمة المدفوعات وسعر الصرف.
5. هناك عوامل أخرى (التدخلات الإدارية) أثرت على الميزان التجاري بشقيه السلعي وغير السلعي خلال فترة الدراسة.
6. وجود آثار سلبية من التعامل في السوق الموازية وذلك بتغير الأسعار من غير مبررات اقتصادية خلال فترة الدراسة.

تعديل ضوابط إجراءات الصادرات أدت إلى تقلبات قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة وأوصت الدراسة للعمل على استقرار سعر الصرف للجنيه السوداني، إذ أن التغيرات المستمرة أثرت على حركة الحساب الجاري بشقيه السلعي وغير السلعي ومن التوصيات العمل على إيجاد بدائل أخرى لتركيبة الصادرات غير البترولية، مثلاً الولوج إلى الصادرات الصناعية نسبة لأن تركيبة الصادرات غير بترولية توصف بأنها صادرات زراعية بشقيها الحيواني والنباتي سواء كانت مصنعة أو غير مصنعة، وأوصت إلى إدراج المخاطر تغير أسعار الصرف إلى مخاطر التمويل الأخرى عند منح التمويل المصرفي لقطاع التصدير والاستيراد، وأوصت إلى إزالة القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقدرة بالعملة المحلية، وذلك بالسماح للبنوك التجارية بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

1. **دراسة جمال عادل الشرايري، خالد عدنان عويس، طارق عبد الله الشبيل (2007): ([[3]](#footnote-3))**

الدراسة عبارة عن مقالة منشورة مجلة علوم إنسانية، العدد 35، تحت عنوان: مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدقق الخارجي.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين من وجهة معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية والمدققين الخارجين، وبيان الفروقات بين وجهة نظر معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية ووجهة نظر المدققين الخارجيين في التزام البنوك الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين والتعرف على المشاكل والصعوبات والآثار المترتبة على تطبيق معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين، وعليه قامت هذه الدراسة على أساس تحليل لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين على شكل أسئلة في استبيان، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين من وجهة نظر معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية والمدققين الخارجيين، والمتعلقة بكل من ترجمة المعاملات التي تتم بعملات أجنبية وصافي الاستثمار في الفروع الأجنبية والعمليات الأجنبية التي تعتبر مكملة لعمليات البنك وترجمة مفردات القوائم المالية للفروع الأجنبية للبنك، والإفصاح عن متطلبات المعيار.

1. **دراسة (محسن حمريط، 2008/2009): ([[4]](#footnote-4))**

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة، الجزائر، تحت عنوان: إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة الجزائر.

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى عملية إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل التطورات الراهنة لأنظمة الصرف الدولية، حيث أبرزت هذه الدراسة بأن مخاطر الصرف ناجمة عن الأزمة الحاصلة في النظام النقدي الدولي والتحول إلى أنظمة الصرف المرنة، أين تزايدت مخاطر الصرف بشكل كبير نتيجة التطورات غير المتوقعة في أسعار الصرف المستقبلية، وفي المقابل نتج عنها تحول كبير في تقنيات التغطية، كما تم من خلال هذه الدراسة الإشارة إلى حالة الجزائر، التي خلص من خلاها إلى أن المؤسسات الجزائرية تتعرض إلى خسائر صرف ناتجة عن عدم وجود نظام للتغطية ضد خطر الصرف نتيجة إلغاؤه من طرف بنك الجزائر نظراً لعدم وجود الأرضية الملائمة لتطبيقه.

**الفصل الثاني**

**سوق الصرف وسعر الصرف وخطر الصرف**

**1.2 مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف**

**2.2 مفهوم وأنواع ومحددات وقياس سعر الصرف وخطر الصرف**

**1.2 مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف**

**1.1.2 مفهوم سوق الصرف:([[5]](#footnote-5))**

هو المكان أو المجال الذي يتم تبادل العملات المختلفة وهذا المكان ليس محدوداً بحيز جغرافي وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين مختلف متعاملي هذا السوق المنتشرون عبر العالم.

في هذا السوق العالمي للصرف يتم التقاء عرض العملات الصعبة للبيع مع طلب شرائها وذلك بعد تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل هذه العملات لإجراء عملة التبادل.

بما أن سوق الصرف هو مكان لقاء عرض وطلب العملات الصعبة، يعني ذلك وسائل التسديد لمختلف الدول، وكما هو في كل الأسواق الأخرى فهذا اللقاء بين العرض والطلب لمختلف العملات تسمح بتحديد سعر صرف العملات الواحدة مقابل الأخرى.

كما ينقسم هذا السوق إلى مستويين، الأول يدعى سوق الصرف التقليدي الذي يتم تداول العملات فيه إما على شكل عمليات صرف نقدية (عاجلة) أو عمليات صرف آجلة، أما السوق الثاني فيتمثل في سوق المنتجات المشتقة، أي يتم تداول وسائل مالية تكون قيمتها محددة بالعملات الصعبة تتمثل أساساً في العقود الآجلة للصرف وخيارات الصرف وكذا مقايضات الصرف.

وتجدر الإشارة هنا أن سوق الصرف يحتل المرتبة الثانية من حيث حجم التعاملات بعد سوق أسعار الفائدة ولكنه الأكثر سيولة والأكثر عمقاً من حيث المنتجات المتداولة أو عدد المتدخلين، ففي 2004 مثلاً يتم تداول يوميا قيمة بمعدل 1900 مليار دولار منها 600 مليار للتعاملات النقدية و1300 مليار للتعاملات الآجلة، إلى جانب 140 مليار دولار من المنتجات المشتقة يومياً كذلك.

**2.1.2 الخصائص العامة لأسواق الصرف:([[6]](#footnote-6))**

لأسواق الصرف خصائص عامة يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1. **من حيث المتدخلين فيه:**

لهذا النوع من الأسواق متدخلين خاصين يقومون بتنشيطه وإجراء العمليات فيه أهمهم:

1. **البنوك:** تعتبر البنوك من أهم متعاملي أسواق الصرف، ويمكن الفصل بين نوعين من البنوك يمكنهما التدخل كل حسب طبيعته:
* **البنوك التجارية:**

تتدخل سواء لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها، ولكي نتمكن فعلاً من تلبية حاجيات زبائنها من العملات الصعبة عليها أن تكون نشطة ومتواجدة بشكل مستمر في هذه الأسواق، هذا التواجد لا يكون بنفس الكيفية والاستمرارية لكل البنوك بحكم أنه مكلف، وعليها كي تكون متواجدة فعلاً أن تهيئ الإمكانيات اللازمة من موارد بشرية ومادية مناسبة وإعداد غرفة خاصة لهذا النوع من العمليات (غرفة الصرف أو الصفقات).

في البنوك المتخصصة في أسواق الصرف يدعون وكلاء الصرف وهم الذين ينفذون العمليات في تلك الغرفة، يمكن أن يكون هؤلاء الوكلاء إما:

محركو السوق والذين يضمنون بصفة دائمة توفر السيولة في السوق؛ لأنهم يعرضون وفي كل لحظة أسعار صرف للشراء أو للبيع عدد كبير من العملات الصعبة، فقط البنوك الكبرى التي يمكنها القيام بهذه الوظيفة.

■ وكلاء الزبائن والذين هم مسؤولين عن الاستجابة لطلبات الزبائن.

من أجل تسهيل هذه العمليات على كل بنك متعامل في هذا السوق يجب أن تتوفر على شبكة من البنوك الممثلة لها في دول العالم والتي تتوسط تسليم أو استلام العملات المتفاوض عنها في السوق، وذلك بفتح حسابات لها في تلك البنوك بعملة الدولة المتواجدة فيها.

كما يمكن الإشارة هنا أن هذه البنوك هي في الأصل مؤسسات تتميز بطابعها العالمي يمكنها إجراء عمليات لحسابها الخاص كونها مستثمراً أو مفرضاً في أسواق الصرف مستعملة في ذلك خبرتها المكتسبة في هذا المجال وسهولة دخولها إلى مختلف الأسواق.

* **البنوك المركزية:**

تكون تدخلات هذه البنوك في السياق الاقتصادي أو النقدي، فهي تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة أو داخل مجال محدد مسبقاً، من خلال مسار الشراء أو البيع المكثف للعملات الصعبة حسب الاتجاه الذي تريده لأسعار الصرف وبنفس التدخل يمكنها أن تحافظ على عملتها الوطنية من خلال معدلات الفائدة (إقراض أو توظيف)، وهو المثال الذي كان عندما تدخل الدول السبعة في العالم لإدارة استقرار الدولار خلال سنوات 1987 و 1988، إذاً فهي تقوم بمهمتين أساسيتين وهما:

تنفيذ أوامر زبائنها الخاصين من إدارات عمومية، البنوك المركزية الأجنبية ومختلف الهيئات المالية الدولية.

* + تنظيم تغيرات أسعار الصرف لعملتها الوطنية مقارنة بالعملات الصعبة سواء لأسباب متصلة بسياستها الاقتصادية الداخلية أو للحفاظ على المقابل الثابت في إطار نظام الصرف الثابت.
1. **الوسطاء:** هؤلاء الوسطاء لا يتدخلون في سوق الصرف لحسابهم الخاص، فهم لا يأخذون أي موقع من عملية الصرف، فيقومون فقط بالربط بين طرفين أحدهما مشتري والآخر بائع، ويتقاضون عن تدخلهم هذا عمولة ثابتة متفق عليها مسبقاً تحسب بنسبة مئوية من حجم الصفقة (غالباً 0.01%)، يربطون علاقات مع البنوك سواء بالهاتف أو بمختلف وسائل الاتصالات الأخرى، يعتبر هؤلاء الوسطاء محترفين مستقلين يلعبون دوراً مهماً في أسواق الصرف سواء لدورهم في الوساطة أو كمقدمي معلومات هذا من جهة، وبفضل الحجم الكبير لاتصالاتهم يمكنهم جمع أوامر الشراء أو البيع لعدد كبير من البنوك من جهة أخرى، فهم يعلمون زبائنهم بأحسن الأسعار التي يمكنهم الشراء أو البيع بها لمختلف العملات الصعبة المتداولة، ففعاليتهم تقدر بمدى سرعتهم في إجراء العمليات ومصداقيتهم وهما الصفتان الضروريتان لأداء هذه المهنة.

أغلب دور الوساطة تنتشر بصفة كبيرة في المراكز المالية للندن ونيويورك، كما أن حوالى 40% من التعاملات التي تجرى في مختلف أسواق الصرف العالمية ينفذها هؤلاء الوسطاء.

1. **الزبائن:** لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، بل يكون تدخلهم بواسطة البنوك أو وسطاء الصرف، يتمثلون أساساً في المؤسسات الصناعية والتجارية، البنوك الصغيرة، مؤسسات الاستثمار المالي والأفراد.

بالنسبة لتجمعات المؤسسات الصناعية أو التجارية الكبرى والتي لها نشاط كبير من التعاملات فيما يخص الصرف تخصص لها غرف صرف خاصة لدى فرعها المالي، من أجل قدرة التدخل مباشرة في سوق الصرف

1. **ركائز سوق الصرف:([[7]](#footnote-7))**

هناك مجموعة من الركائز تعتمد عليها أسواق الصرف من أجل تحسين أدائها وتحقيق مصالح مختلف الأطراف المتعاملين فيه وهى أساسا تتمثل في:

**1/ التحويلات البنكية:** عمليات الشراء أو البيع للعملات الصعبة في سوق الصرف ينتج عنها تحويلات في شكل مدفوعات بنكية بين مختلف الحسابات المفتوحة بمختلف العملات، هذه التحويلات تتطلب بالطبع تبادل للعملات بعضها ببعض.

حركات تحويلات العملات الصعبة بين هذه الحسابات يتم إثباتها بتسجيل محاسبي بسيط بين حسابات البنوك المتدخلة، ولهذا نجد أن كل البنوك لديها بنوك ممثلة لها في الخارج ولها حسابات فيها.

السرعة في التنفيذ هي الميزة الأساسية لعمليات التحويلات البنكية، فأوامر الدفع أو التسديد حالياً هي أكثر فأكثر يتم إرسالها باستعمال نظام SWIFT.

عوض التقنية السابقة وهي التلكس، هذا النظام تم إنشاؤه منذ 1971 يهدف إلى إرسال مختلف الرسائل المتعلقة بالنبوك المشتركة فيه، هو ليس نظام دفع بل هو تقنية تستعمل لإرسال أوامر الدفع أو التسديد، كما أن هذا النظام يتميز بأكثر سرعة وأكثر أمان وتكلفة أقل، فبوجود كلمة سر خاصة بكل بنك وكاشف للأخطاء تزيد درجة الأمان التي ينطوي عليها هذا النظام عند إرسال مختلف الأوامر، فإذا كان خط المرسل إليه مشغولاً فالرسالة المرسلة يتم تخزينها وبمجرد فتح الخط يتم استلامها.

**2/ السيولة المطلوبة:** وهي تلك المبالغ التي تستعمل لمعالجة الفروقات التي تحدث بين الكتل النقدية التي يتم تبادلها أثناء التحويلات البنكية.

1. **سير سوق الصرف:([[8]](#footnote-8))**

العمليات التي تجرى في سوق الصرف تمر عبر مستويين هما:

**1/ سوق الصرف بالجملة:** في سوق ما بين البنوك أن نجد فقط أكبر البنوك العالمية التي تتعامل فيما بينها وأحياناً مع البنوك المركزية بصفة مباشرة أو بتدخل الوسطاء الماليين. البنوك المتعاملة في هذه السوق هي قليلة نوعاً ما (من 50 إلى 80 بنك في العالم) فهي تلعب دور محرك السوق من خلال وضعها حدوداً معينة لأسعار الصرف لعدة عملات صعبة.

هذه البنوك لا تنشط لوحدها بل تعمل لجانبها بنوك أخرى أقل أهمية منها ولكنها ذات نشاط كبير في هذا السوق مع قدرتها لعب دور محرك السوق دائماً، وحسب الاحصائيات المتداولة فالحد الأدنى لأي عملية في هذا السوق هو 1 مليون دولار.

**2/ سوق الصرف بالتجزئة:** هنا تجرى العمليات بين البنوك وزبائنهم من خلال تقديم الاستشارة لهم وتنفيذ أوامرهم، يمكن أن تطبق هذه الأوامر مباشرة عند أول سعر صرف معمول به وعليه فالتحويل يكون فعلياً كما يمكن أن تطبق بأسعار صرف محددة من طرف الزبون الذي يضع سعر صرف أدنى للبيع وسعر صرف أعلى للشراء.

إن سوق الصرف هو سوق واسع جداً لا يمكن حصره بحكم أن العمليات التي تجرى فيه لا تخضع لمعايير معينة ولا يوجد مكان محدد لإجرائها كالبورصات، أي يتم تركيز الكثير من العمليات المالية فعمليات الصرف تتم في غرف صرف خاصة لدى البنوك أي يقوم الوكلاء بمهامهم بواسطة الهاتف، بالتلكس وأجهزة الإعلام الآلي، وعليه نجد أن العملية تبدأ بالهاتف، وتؤكد بالتلكس أو بنظام SWIFT، كما أن احترام الالتزامات الشفهية لسوق الصرف من طرف المتعاملين فيه هو يضفي نوعاً من المصداقية لهذا السوق، مما يعني أهمية سمعة المتدخلين فيه.

* وكلاء الصرف لأكبر المؤسسات البنكية ينقسمون حسب وظائفهم إلى ثلاث فئات:
* **وكلاء المكتب الخلفي:** مكلفون بوظائف ذات طابع إداري ومحاسبي.
* **وكلاء المكتب الأوسط:** مكلفون فقط بوظيفة مراقبة العمليات.
* **وكلاء المكتب الأمامي (الواجهة):** هنا نجد وكلاء الصرف الذين هم في خدمة الزبائن أو محركو السوق.

إن أسواق الصرف مفتوحة بصفة دائمة 24 ساعة لمدة 5 أيام على مدار الأسبوع، وبإمكان متعاملي هذه الأسواق شراء أو بيع العملات الصعبة في أي ساعة بصفة متواصلة في مختلف الأماكن المالية المنتشرة عبر العالم، وذلك بمراعاة الفوارق الساعية بين مختلف هذه الأماكن فإلى أن تغلق إحداها تفتح أخرى في مكان ما وهكذا.

كما تجدر الإشارة هنا أن وكالات الأخبار العالمية مثل TELERATE، REUTERS، BLOOMBERG تلعب دوراً هاماً في سير هذه الأسواق فهي تزود وكلاء الصرف بالمعلومات اللازمة بصفة دائمة على المستوى العالمين ونشر هذه المعلومات في وقتها الحقيقي مما يزيد من أهميتها سواء على شاشات خاصة أو جداول مرقمة تحمل مختلف أسعار الصرف المتداولة والتي تعرضها أكبر البنوك العالمية.

1. **العمليات التي تجرى في أسواق الصرف:**

ثلاث أنواع من العمليات التي يمكن إجراؤها في سوق الصرف أي يكون مستوى الخطر لكل واحدة منها مختلفاً عن الأخرى، فمتعاملي هذه السوق يمكنهم إجراء عمليات التغطية، المضاربة والتحكيم سواء لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم.

**1/ عمليات التغطية:** إن التغطية هي أول وأهم الأسباب التي تجعل متعاملي سوق الصرف يتدخلون فيه، تدخلهم هذا لتغطية خطر الصرف التي تحمله مختلف العلميات التجارية أو المالية، التحصيل أو التسديد بالعملات الصعبة لتاريخ استحقاق معيّن والتي تجرى في هذا السوق، ابتداءً من تاريخ التغطية المتعامل يعلم يقيناً المقابل من العملة الصعبة لعملته الوطنية والذي يمكن تدفقه مستقبلاً.

هذه التغطية تحتمل أيضاً خطر أولي مما يدعو إلى اتخاذ وضعية صحيحة لمواجهته في هذا السوق وذلك لإلغائه نهائياً، بالرغم من أن المتعامل يسعى إلى تغطية خطر الصرف في هذه السوق، ولكنه لا يجعله يتلاشى بل يحوله إلى متعامل آخر الذي يقبل تحمله أملاً منه أن يحقق أرباحاً عند تحقق عملية الصرف.

إن إجراءات التغطية التي تقوم بها البنوك لحسابها الخاص هي غالباً ما تكون كنتيجة لعمليات تغطية بادرت بها المؤسسات وعليه فهي تتحرك لتغطية هذا الخطر أو معالجة مشاكلها المتعلقة بالخزينة والتي هي أصلاً تأتي من عمليات الصرف التي يقوم بها زبائنها.

**2/ المضاربة:** إن عملية المضاربة في سوق الصرف لها أهداف تختلف جذرياً مع أهداف التغطية، فالمضارب يعرض نفسه طواعية لخطر الصرف على أمل تحقيق أرباح من تغيرات ايجابية لأسعار الصرف، وعليه فعمليات المضاربة لا تحركها العمليات التجارية (استيراد أو تصدير السلع أو الخدمات) ولا عمليات مالية (إقراض أو اقتراض بالعملات الصعبة).

المضاربة تتمثل في استباق التحسن المستقبلي لأسعار الصرف في تاريخ استحقاق معين ولذلك نجد أن المضارب يتخذ إحدى الوضعيات إما البيع إذا توقع انخفاض في الأسعار أو الشراء إذا توقع ارتفا ع الأسعار، ومهما كانت الوضعية التي يتخذها هذا المضارب فالأرباح أو الخسائر المحتملة غير محدودة.

إن عمليات المضاربة ذات خطر مرتفع لدى المديريات العامة لمختلف البنوك تطلب من وكلاء الصرف تخفيض هذا الخطر، إن دور المضاربة في سوق الصرف هو ذو أثر معاكس، ففي فترات الأزمات المضاربون يعتبرون هم المسؤولين عن عدم استقرار أسعار الصرف والتي تؤدي إلى تقلص المبادلات النقدية العالمية، وعلى العكس فهم الذين يضمنون سيولة السوق ويتحملون خطر الصرف مثلهم مثل باقي المتدخلين في وضعية ولا يتحملونه، لذا فعمليات المضاربة هي الطرف المقابل لعمليات التغطية.

بعض الاقتصاديين في العالم خاصة (FRIEDMAN) يتمنون أن تكون عمليات المضاربة تبحث لتحقيق الأرباح والتي ينتج عنها استقرار لأسعار الصرف، عندما تكون تكاليف المعلومات منخفضة وحواجز الدخول إلى السوق شبه منعدمة، المضاربون يمكنهم الدخول والخروج بكل حرية إلى أسواق الصرف.

**3/ التحكيم:** عمليات التحكيم يبادر بها وكلاء الصرف لحساب البنوك التي يعملون بها أو لحساب الزبائن الذين يتعاملون معهم، فهي تنشأ طرفاً واضحاً لعمليات الصرف التي تجرى في أسواق الصرف. عمليات التحكيم تتمثل في تحقيق أرباح بدون أي خطر لوجود في تلك اللحظة أسعار صرف موضحة في الشاشات والتي تجرى العملية بها وعليه فهي عملية غير المضاربة، أي متعامل عقلاني ينظر إلى هذه الشاشات فإنه سيقرر الشراء عند سعر الصرف الأقل ويقرر البيع عند أعلى سعر صرف، فالتحكيم هو عامل نظامي لتوازن سوق الصرف، وعليه فهي نشاط ضروري يضمن تسيير أسعار الصرف لسوق مالي ما.

عمليات التحكيم تتطلب سرعة كبيرة لأدائها بحكم أن تغيرات أسعار الصرف هي في كل لحظة، فهي إذن مخصصة للمؤسسات المالية التي تتدخل مباشرة في سوق الصرف، ومع التطور الكبير لوسائل الإعلام والاتصال أصبح من الصعب على وكلاء الصرف تحقيق أرباح دائمة لعمليات التحكيم.

**3.1.2 أنواع سوق الصرف:**

عند إجراء عمليات الصرف فهي تكون في عدة أنواع من أسواق الصرف التي يمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية:**([[9]](#footnote-9))**

1. **سوق الصرف النقدي:**

تعتبر عملية الصرف نقداً إذا كان تسليم واستلام العملات يتِمَّان لحظة إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضاً، وفي الحقيقة قد تمتد فترة الصرف نقداً إلى غاية 48 ساعة من إبرام العقد على عكس ما توحي به لأول وهلة عبارة لحظة إبرام العقد الواردة في التعريف.

وتجدر الإشارة هنا أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإبلاغ زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف، ومن المهم التفرقة هنا بين سعرين هما سعر الشراء وسعر البيع.

سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بينما سعر البيع فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء (إلا في حالات استثنائية) ويمثل الفرق بينهما هامش ربح البنك، فمثلاً يشتري بنك ما الدولار بـ 73.52 دينار ويبيعه بـ 74.95 دينار، فالفرق 1.43 دينار يمثل هامش ربح البنك عند بيع كل دولار، إن هذا السوق هو مفتوح على مدار 24 ساعة على 24 ساعة مع مراعاة الفوارق الساعية لمختلف الأسواق المالية المنتشرة في العالم ما عدا في أيام العطل الأسبوعية أو السنوية، وبفضل التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة وكذا وكالات الأخبار المتخصصة مثل REUTERS و AGENCE FRANCE PRESS... الخ، وهو يتمتع بشفافية كبيرة في مجال المعلومات، فأي تغيير سوق مالي معين سيؤثر مباشرة على باقي الأسواق المالية الأخرى.

1. **سوق الصرف ما بين البنوك INTER BANCAIRES:**

هو السوق الذي يتم فيه معالجة عمليات الخزينة بالعملات الصعبة تحت شكل إقراض واقتراض باستعمال قواعد دقيقة للمعدلات وفترات حساب الفائدة، هو سوق لرؤوس الأموال على المدى القصير الأجل، أي يقوم محترفو القطاع البنكي بالعمليات فيما بينهم فهو جزء من النظام النقدي أي يكون الدخول إليه مقصور على مؤسسات القروض وهيئات مالية أخرى كالخزينة العمومية، البنوك المركزية... الخ، هذه العمليات يتم إنهاؤها بالهاتف وهنا يتم تبادل احتياطيات الصرف بين البنوك التي تملك فوائض والبنوك التي تعانى من عجز عن طريق البيع.

1. **سوق الصرف الآجل:([[10]](#footnote-10))**

تعتبر عملية صرف ما أنها آجلة إذا كان تسليم واستلام العملات يتِمَّان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام الصفقة، وعليه عند هذا التاريخ يتم تحديد كل مبلغ من الصفقة بالعملة الصعبة وكذا سعر الصرف وهو سعر للصرف عند ذلك التاريخ وأخيراً تاريخ التسديد الحق، ومنه يعتبر هذا العقد التزاماً مغلقاً إذ أن الاتفاق على هذه العناصر يكون عند تاريخ إبرام العقد لكل الاستلام والتسليم يكون في تاريخ لاحق (تاريخ الاستحقاق).

أن هذا النوع من عمليات الصرف يستعمل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة غير المتوقعة في أسعار صرف العملات حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف.

إن هذه الطريقة (هي إحدى تقنيات تغطية خطر الصرف المستعملة) ومما يمكن ملاحظته هنا أنه وللاستجابة لاحتياجات المؤسسات المستقبلية من العملة الصعبة (لتسديد التزاماتها) فإنه من الصعب على وكلاء سوق الصرف توفير ذلك المبلغ بنفس القيمة ونفس العملة ونفس تاريخ الاستحقاق خاصة وأن هذا التاريخ قد يمتد لأيام كما قد يمتد لسنوات، وعليه فإن هذا الوكيل يجري هذه العملية على عدة مراحل ابتداء من عملية صرف نقدية متبوعة بعملية صرف آجلة الى أن يتم التسليم أو الاستلام عند تاريخ الاستحقاق ويتحمل هو تغطية خطر تلك الصفقة.

**2.2 مفهوم وأنواع ومحددات وقياس سعر الصرف وخطر الصرف**

**1.2.2 مفهوم سعر الصرف:**

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

ويمكن تعريفه على أنه "سعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية".**([[11]](#footnote-11))**

فالدولة، العائلات، البنوك والمؤسسات تقوم بعمليات صرف مع باقي العالم وكل هذه العمليات يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات، وعليه فسعر الصرف يحترم قواعد السوق إذ يتحدد من خلال عملية اللقاء بين العرض والطلب لمختلف العملات العالمية.

في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول التي تستعمل هذا النوع من التسعير كبريطانيا في مركزها المالي بلندن (إعطاء هيئة كبيرة لعملتها) فمثلاً 1 جنيه استرليني = 1.85 دولار أمريكي.

أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك السودان فقياس الدولار الأمريكي مثلاً بعدد الوحدات من الجنيه السوداني: واحد دولار أمريكي $10.5 = 1 جنيه سوداني.

**2.2.2 أنواع سعر الصرف:**

تتمثل أنواع سعر الصرف في الآتي:

**1. سعر الصرف الإسمي:**

يتحدد المعدل الإسمي للصرف يومياً في سوق الصرف ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية، كما تحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الإسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزناً مرجحاً أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية والدولية.**([[12]](#footnote-12))**

**2. سعر الصرف الحقيقي:**

مع تطورات وتغيرات كل من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الإسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، فهذا الأخير يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم وذلك بإدخال تعديلات مناسبة، ويعبر السعر الحقيقي للصرف عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة.

ومن هذا المنظور يمكن التساؤل عن مدلول حركة سعر الصرف الحقيقي لتنافسية السلع الموجهة للتصدير،**([[13]](#footnote-13))** بتعبير أدق متى تكون تحركات هذا المؤشر في صالح المؤسسة التي تبنى استراتيجياتها على زيادة الصادرات ودخول أسواق جديدة؟

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي**([[14]](#footnote-14)\*)** نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

1. **سعر الصرف التوازني:**

إضافة إلى سعر الصرف الحقيقي والإسمي يمكن الحديث عن سعر الصرف التوازني والذي يعبر عن المعدل الذي يسود ويستمر في استقراره بحيث يتحقق عنده التوازن في الأجل الطويل، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني.

كذلك فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل العلاقة التي تربط سعر الصرف الإسمي بسعر الصرف النظري، حيث أن تحديد سعر الصرف النظري يرتكز أساساً على المؤشر العام للأسعار في كلا البلدين (في حالة دولتين)، وبالاعتماد على نظرية القوة الشرائية.

فإن كان المؤشر العام للأسعار في الدولة (A) هو (P**A**) وفي الدولة (B) هو (P**B**) فإن معدل الصرف النظري عبارة عن علاقة بين مؤشري الأسعار (P**A**) و (P**B**) بحيث:

P**B** = $e^{'}$ × P**A**

حيث ($e^{'}$) يمثل معدل الصرف الذي يفسر تعادل القدرة الشرائية بين البلدين.

ومع معرفة معدل الصرف الإسمي الذي يتحدد يومياً في سوق الصرف والذي ينحرف عن معدل الصرف النظري نظراً لأنه لا يدخل في اعتباره عدة عوامل (معدل الفائدة، التضخم، العوامل النفسية)، فإنه يتم تحديد مؤشر الصرف الحقيقي.

**3.2.2 محددات سعر الصرف:**

بالرغم من أن سعر الصرف يتحدد من خلال عملية اللقاء بين العرض والطلب للعملات، إلا أنه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية أساساً: معدلات التضخم، معدلات الفائدة وأرصدة ميزان المدفوعات.

عدة نظريات اقتصادية كلية جاءت لشرح كيفية تكوين سعر الصرف من بينها:

**أهم نظريات سعر الصرف المستخدمة:([[15]](#footnote-15))**

1. **نظرية تعادل القوة الشرائية:**

هذه النظرية تعتمد على مبدأ أن العملات المختلفة لها نفس القوة الشرائية في أسواق السلع والخدمات.

وهي تخلص إلى أن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتهما الشرائية متساوية في كلى الدولتين وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلعة من السلع والخدمات في الدولتين.

وغالباً يستخدم نموذجين لتعادل القوة الشرائية:

1. نموذج تعادل القوة الشرائية المطلق.
2. نموذج تعادل القوة الشرائية النسبي.

يلخص نموذج القوة الشرائية المطلق إلى تساوي مستويات السعر في دولتين، وبمعنى أوضح مثلاً عندما يكون سعر الصرف بين الدينار الليبي والجنيه المصري مساوياً لمستوى السعر في ليبيا مقسوماً على مستوى السعر في مصر، وبافتراض إن نسبة مستوى السعر بالدينار مقسومة على السعر بالجنيه المصري تتطلب أن يكون سعر الصرف 5.5 جنيه مصري لكل دينار ليبي، وإذا كان سعر الصرف 8.6 جنيه مصري لكل دينار ليبي، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تفيد أن الجنيه المصري يرتفع مقابل الدينار الليبي وأن الدينار الليبي سينخفض مقابل الجنيه المصري.

أما نموذج تعادل القوة الشرائية النسبي فيشير إلى التغيّر في مستويات الأسعار)، أي معدلات التضخم في كلى البلدين (وتفيد هذه النظرية أن معدل ارتفاع عملة ما سيكون مساوياً للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين).

**ب. نظرية تعادل أسعار الفائدة:**

هذه النظرية تؤكد أنه لا يمكن للمستثمرين الحصول على فوائد مرتفعة في الأسواق الخارجية مقابل تلك الممكن تحقيقها على مستوى السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول ذات معدل فائدة أكبر من ذلك المتوفر في السوق المحلي؛ لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.

**ج. نظرية الأرصدة:**

تشير نظرية الأرصدة إلى أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يحدث في أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض من العملة الوطنية بما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

**د. نظرية كفاءة السوق:**

يعرف السوق الكفؤ بأنه ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا بافتراض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى كل المعلومات والحقائق الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، والعجز في الميزانيات ومعدلات التضخم وغيرها من المتغيرات، ويختص السوق الكفؤ بما يلي:**([[16]](#footnote-16))**

1. كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها في الوقت الحالي على أسعار الصرف الحالية والمستقبلية.
2. تكاليف المعاملات الاقتصادية تكون في أدنى مستوى لها.
3. التغيرات في أسعار الصرف جميعها تحدث بشكل عشوائي.

**4.2.2 مفهوم خطر الصرف:**

هو متغير مهم في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف الصناعيين، وعليه فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم إنهاء العملية في لحظتها (لأجل).

كما يمكن تعريفه بالخطر الذي يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة الأساس والتي تكون على الأصول المختلفة (الحقوق والديون المسجلة بعملة أخرى).

ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، التي تبحث عن تحيق أرباح من خلال تحسن أسعار الصرف لعملتها، كما يمكن أن تتحمل خسائر كبيرة إذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية.

**5.2.2 قياس خطر الصرف للعملية:**

قبل تسيير خطر الصرف المتوقع، المؤسسة تحسب وضعيتها من الصرف المتعلق بالعملية التجارية أو المالية التي تجريها.

سوف يتم التوضيح من خلال النقاط التالية:

1. **تعريف وضعية الصرف:**

يمكن تعريفها على أنها الفرق بين الحقوق بالعملات الأخرى والديون بالعملات الأخرى، يحسب بالنسبة لكل عملة وبالنسية لكل تاريخ استحقاق.

1. **تفسير وضعية الصرف:**

لكل فترة وضعية صرف خاصة بها، وتحسب لكل عملة أجنبية في الفرق بين الحقوق والالتزامات المحررة بالعملة الصعبة تكون وضعية الصرف حيث يمكن تمييز ما يلي:**([[17]](#footnote-17))**

* **وضعية الصرف المغلقة:** عندما يكون التدفق الداخل والخارج متوازن أي بمعنى الحقوق تساوي الالتزامات أي الرصيد المتحصل عليه يساوي الصرف.
* **وضعية الصرف المفتوحة:** عندما يكون التدفق الداخل والخارج غير متوازن أي بمعنى الحقوق بالعملة الصعبة لا تساوي الالتزامات بالعملة الصعبة ويتم التميز بين وضعيتين:
* **وضعية طويلة:** الحقوق بالعملة الصعبة أكثر من الالتزامات بالعملة الصعبة.
* **وضعية قصيرة:** الحقوق بالعملة الصعبة أقل من الديون بالعملة الصعبة.
1. **قرار تغطية خطر الصرف المتعلق بالعملية:**

التغطية ضد خطر الصرف تسمح من معرفة ومن الآن وبكل تأكيد، المقابل بالعملة الوطنية للتدفقات المستقبلية بالعملات الصعبة.

فيما يخص تسيير خطر الصرف يمكن طرح مشكلتين أساسيتين:

* هل يجب التغطية ضد خطر الصرف للعملية؟
* في حالة التغطية، أية وسيلة يتم اختيارها في مواجهة خطر الصرف؟

المؤسسة يمكنها أن تقرر تغطية خطر الصرف أو لا تغطيه، هذا القرار يتعلق بتقديراتها، فمثلاً غداً كانت لدينا وضعية صرف طويلة بالدولار الأمريكي لمدة 3 أشهر، المؤسسة تقدر ارتفاع الدولار في الثلاثة أشهر القادمة، تقرر إذن عدم تغطية خطر الصرف، وغالباً نجد أن قرار عدم تغطية الخطر ترجع لعوامل تتمثل في:

* توفر تقنيات ذات مصداقية كبيرة للتنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية.
* محيط اقتصادي ومالي مستقر لحد ما.
* عدم الإخطار بالخطر، فقرار عدم تغطية خطر الصرف هو قرار خطير؛ لأنه يرتكز على التقديرات التي يمكن أن تكون خاطئة.

إذا قررت المؤسسة تغطية خطر الصرف، فإنها تجد نفسها أمام تعدد التقنيات لتسيير هذا الخطر، في حالة وضعية صرف مفتوحة (طويلة أو قصيرة)، كتقنية للإنذار لابد البحث عنها، والأولوية لتغطية خسارة الصرف الناتجة عنها، وعليه يتم اختيار وسيلة مناسبة لتغطية هذا الخطر والتي تلبي أكثر احتياجات المؤسسة، هذه الوسائل يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، كما أن توفر المؤسسة على نظام للمعلومات متطور وشامل لكل وظائفها (خاصة الوظيفة المحاسبية والمالية) يمكنها ذلك من استعمال تقنيات الإعلام الآلي لحساب وضعية الصرف ومدى تغيرها المستمر وبالتالي تستفيد المؤسسة من الامتيازات التالية:

1. **المصداقية:** بحيث يتم إدخال المعلومات الجديدة في أقرب الآجال لاستغلالها.
2. **الوضوح:** إذ يتم قراءة الوضعية بكل وضوح مع مواكبة التغيّرات باستمرار.
3. **التحسين:** إذ يتم إعادة حساب وضعية الصرف كل يوم بأخذ عين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية.

**الفصل الثالث**

**معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية**

**1.3 الإطار العام والمفهوم والأهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية**

**2.3 تعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية**

**1.3 الإطار العام والمفهوم والأهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية**

**1.1.3 الإطار العام للمحاسبة الدولية:**

إن طابع العالمية وبعدما مس كل المجلات الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية...الخ لم تتأتى المحاسبة عن ذلك بل كانت في صميم نظم العولمة إذ أصبحت تكتسي طابع الدولية وذلك من خلال ما يتداول من مصطلحات أهمها مصطلح المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ومنه نجد أن المحاسبة كذلك فرض عليها الواقع لأن تجهز نفسها لكي تصبح لغة عالمية تطبق في أغلب الدول إن لم نقل في كلها.

* **التوحيد (المعايير) على المستوى الدولي:**

يعني التوحيد Uniformity جعل الشيء واحداً وهو التماثل والتطابق والانتظام، ومع أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة وهو ما يُسمى بالتوافق أو الاتساق ويعني التوافق إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية أو تخفيفها والعمل على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض، بينما المعايير تبحث في إزالة الاختلافات عن طريق تطوير معايير موحدة.**([[18]](#footnote-18))**

ويمكن إرجاع التوافق المحاسبي على المستوى الدولي إلى أول مؤتمر دولي للمحاسبين عقد عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا، وجاءت الدعوة إلى العالمية في المؤتمر الدولي السابع الذي عقد في مدينة أمستردام - هولندا عام 1957 إذ جات دعوة Kraayenhof رئيس سابق للمعهد الهولندي للمحاسبين بفكرة مجموعة موحدة للقواعد المحاسبية، وفي المؤتمر التاسع في باريس 1967 تم تشكيل فريق عمل دولي وشكلت على أثره لجنة التنسيق الدولية للمهنة المحاسبية، وفي المؤتمر العاشر في سدني 1972 شكلت لجنة ضمت 11 عضواً ثم شكلت لاحقاً في دوسلدورف بألمانيا عنها في عام 1973 لجنة معايير المحاسبة الدولية،**([[19]](#footnote-19))** وتهتم اللجنة بإعداد ونشر معايير المحاسبة الدولية.

وتتجاذب التوافق / التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي وجهتا نظر، الأولى، المنحى الوطني للمحاسبة والثانية المنحى العالمي الواسع، ويسعى التوافق إلى تعزيز التشابه والتوحيد من جهة وإلى تخفيض التنوع والاختلاف من جهة أخرى، وفي هذا المسعى يواجه عوائق وعقبات ستناقش في الجزء الآتي.

1. **الحاجة إلى التوحيد المحاسبي:**

المحاسبة المالية هي الوسيلة التي تسمح بإعداد قوائم مالية تعطي معلومات مالية وملائمة ودقيقة عن نشاط المؤسسة، وكذا تسمح باتخاذ القرارات والمقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم؛ لأن الإشكال الذي تواجهه المحاسبة على المستوى الدولي هو خضوعها إلى عدة مرجعيات محاسبية تختلف في المفاهيم والمبادئ.

لم تكن المحاسبة تخضع لأي صورة من صور التنظيم المهني، فالتطبيق المحاسبي للمنشأة يعتبر من أسرارها الداخلية **([[20]](#footnote-20))** وكنتيجة لذلك كانت القوائم والتقارير التي تعدها للمؤسسات غير قابلة للمقارنة وحتى لنفس المؤسسة خلال الفترات المتلاحقة، مما زاد من عدم الثقة والاستقرار لمهنة المحاسبة وبذلك سهلت عملية السعي إلى إيجاد صيغ حول الطريقة المثلى للتطبيق المحاسبي الذي ينال الرضا كل من النظرين والمهنين والمستخدمين على حد السواء.

ومن هنا نجد أن اللغة المحاسبية على المستوى المحلى معدة لتستجيب لأهداف واحتياجات محلية للتعامل مع المستثمرين والسلطات والإدارات (كإدارة الضرائب والبنوك مثلاً) المحلية، ولكنها غير مجهزة للتواصل مع ثقافات مختلفة وهذا ما يخلق عدة التنسيق أو التناغم بين مرسل الرسالة (معلومات محاسبية) ومتلقيها في بلاد مختلفة، الرسم أدناه يوضح أصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول:



**شكل رقم (1.3) يوضح أصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول**

**المصدر: عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص30.**

* **مصادر الاختلاف المحاسبي:**

يعود أصل الاختلاف في الأنظمة المحاسبية، إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من دولة إلى أخرى، وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية بخمس عوامل أسياسية،**([[21]](#footnote-21))** إضافة إلى العوامل الثقافية والقيمة، التي لا شك أن لها تأثير كبير على تطور الأنظمة المحاسبية وأنها من بين أهم مصادر الاختلاف بين هذه الأنظمة، هذه العوامل هي:

1. النظام القضائي
2. طرق تمويل المؤسسات.
3. الجباية.
4. مستوى التضخم.
5. الارتباطات السياسية والاقتصادية بين البلدان.

فإذا نظرنا إلى مجموع القواعد المحاسبية لبلد ما، نجد أنها مجموع من الالتزامات القانونية والتي تتغير مع الوقت وتشكيلة من الممارسات العملية الموضعية من الأطراف ذات العلاقة لتستجيب للحالات الاستثنائية كالأزمات المالية...الخ، يمكن تمثيل هذه القواعد المحاسبية المستعملة في دولة ما وفي وقت معين، كنتيجة للتوازن الذي يمتد لسنوات طويلة والتي قد تعدل في وقت ما يسبب تغير البيئة الاقتصادية أو لأحداث غير متوقعة.

عليه تم طرح ما يُسمي بمعايير المحاسبة الدولية والتي يجري منها ومن تطويرها المستمر تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحسين وضوح محاسبة القوائم المالية التي تعدها الشركات المسجلة.
2. تسمح بالمقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول.
3. تسهيل عملية تسجيل الشركات في مختلف البورصات المنتشرة عبر العالم.
4. الحصول والحفاظ على ثقة المستثمرين.
5. الحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل بها.

منه نجد أن الهدف العام لاعتماد مرجع محاسبي موحد هو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية، وعليه الحصول على لغة محاسبية دولية يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية لكل المؤسسات، ولم يأت ذلك إلا بعد صراع طويل لسنوات طويلة لتأثيرات عدة أطراف منها مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى، الشركات متعددة الجنسيات، التجمعات القطاعية هيئات التوحيد المحاسبي المحلية....الخ.

قبل التطرق للهيئات الدولية المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي نتطرق أولاً للتوحيد المحلي لبعض الدول التي لها السبق في هذه العملية وكان لها الأثر الكبير في اعتماد معايير محاسبية دولية.

1. **الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي:**

فكرة التوحيد المحاسبي وقبل أن تصبح ضرورة عالمية كانت أولاً ضرورة محلية على مستوى الدول والتي في الأول كان للمحاسب في أي شركة استخدام تقنياته ومبادئه الخاصة ليعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة والتي أصلاً تخدم أصحاب المؤسسات وترعى مصالحهم في المرتبة الأولى، ولكن التطور الذي حدث وخاصة انفصال الإدارة عن الملاك وكثرة الأطراف التي تستخدم تلك القوائم المالية أدى إلى وجوب تنميط العمل المحلي بشكل يخدم مصالح مختلف الأطراف كأحد المطالب الأساسية للمحاسبة الحديثة، ويمكن ذكر بعض التجارب للتوحيد المحاسبي في عدة أقطار، ونبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية لما لها من تأثير كبير على وجوب التفكير في التوحيد الدولي.

1. **في الولايات المتحدة الأمريكية:** وكنتيجة لكل هذا كانت أول تجرية للتوحيد في الولايات المتحدة الأمريكية، فقبل 1934م لم يتطلب اقتصادها سوى نمط بسيط نسبياً من الوظيفة المحاسبية، فقد كانت الملكية الفردية هي الشكل الشائع للمنشآت، وقد ركزت التقارير المالية على جوانب السيولة والقدرة على الدفع واقتصرت على الاستخدام الداخلي، أما في الفترة من 1900م إلى 1929م فظهرت الشركات الضخمة والتي اتسمت بانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة حجم الاستثمار والمضاربة أدى إلى طلب الحاجة إلى الزيادة من الافصاح وتحويل التركيز إلى القدرة على توليد الدخل، وكنتيجة لانهيار الأسهم وأزمة الكساد العظيم 1929م، وزيادة عدم الرضا عن التقارير المحاسبية بزلت الحكومة الفدرالية وبورصت الأوراق المالية ومهنة

المحاسبة جهوداً كبيرة لتحسين المحاسبة، وعليه تم تبنى مجموعة من المبادئ والإجراءات والمعايير الموحدة التي اطلق عليها مصطلح "المبادئ المحاسبية المتعارف عليها" وبالرغم من هذه المبادئ حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على مجال واسع، إلا أنها أثارت بعضها من الانتقاد في الولايات المتحدة الأمريكية هنالك العديد من المنظمات والهيئات التي لها تأثير كبير في وضع المبادئ المتعارف عليها والتي نذكر أهمها:

1. **لجنة تداول الأوراق المالية:**

نشأت هذه اللجنة سنة 1934 كنتيجة للانهيار الواسع في منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية.

وهي هيئة حكومية تتولى تنفيذ قوانين هيئات الأوراق المالية وغيرها من القوانين في أمريكا إذ يجب على كل الشركات التي تصدر الأوراق المالية أن تعد قوائمها المالية وفق مبادئ هذه اللجنة، وفي ظل القوانين العديدة التي تشرف على تنفيذها هذه الهيئة أصبح لها نفوذ كبير في مجال الإجراءات المحاسبية ونماذج الأوراق المالية التي تقترحها هذه الهيئة، وبالتالي ارست القواعد الأساسية لوضع مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تلقي قبولاً عاماً والتي تعدها مختلف الأطراف التي لها علاقة بالتوحيد المحاسبي خاصة المهنين([[22]](#footnote-22)) وذلك بممارسة الضغط عليها سواء لتخفيض مجال الاختلاف أو لا يجاد حلول عملية لبعض المشاكل التي تعرض عليها، وتقوم لجنة تداول الأوراق المالية بنشر متطلباتها وآرائها المحاسبية بعدة صور منها:

* نشرات التقرير المالي.
* تعليمات ونماذج لإعداد القوائم المالية.
* قراراتها في الحالات التي تعرض عليها.
1. **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين**

تم إنشائه سنة 1887، هو ليس هيئة لإعداد المبادئ والمعايير المحاسبية بل هو هيئة مهنية تجمع الخبراء والمحاسبين والمراجعين، يقوم بنشر مقترحاته وتفسيراته للحلول العلمية لبعض المشاكل المحاسبية، ولقد كانت جهوده لعملية وضع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعلى سبيل المثال سنة 1930م قام بتشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع بورصة نيويورك في الأمور التي تهم المحاسبين والمستثمرين والبورصة، ونتيجة لكل هذه الجهود قام هذا المعهد في سنة 1959م بإنشاء" مجلس مبادئ المحاسبة APB " تمثلت الأهداف الأساسية لهذا المجلس في ما يلي:

* وضع مبادئ محاسبية مكتوبة.
* تحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة.
* تضييق مجالات الاختلاف وعدم التناغم والاتساق في الممارسة المحاسبية.

تولى هذا المجلس مهمته التوصل إلى مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية اعتماداً على أساليب البحث العلمي، وتمكن من خلال الفترة من 1959م إلى 1973م من أصدر مجموعة من البحوث في مجال الفكر المحاسبي المختلفة ممثلة في 31 رأي (Ojnions) وأربع تقارير.

وبالرغم من هذا كله إلا أن هذا المجلس وأجه الكثير من الانتقاد، وتم اتهامه بعدم الالتزام بالحياد وخضوعه لضغوط خارجية خاصة من قبل مكاتب المحاسبة الكبرى، وكذلك هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه قام رواد مهنة المحاسبة في سنة 1971م بتشكيل مجموعة دراسات لوضع المبادئ المحاسبية عرفت باسم Wheato Committee وذلك لدراسة تنظيم وتشكيل مجلس مبادئ المحاسبة APB، وتحديد التغيرات الضرورية للحصول على نتائج أفضل، وقد تم تقديم توصيات هذه اللجنة إلى AICPA في ربيع سنة 1972م وتم اعتمادها بالكامل ودخلت حيز التنفيذ مع بداية 1973م.([[23]](#footnote-23))

1. **الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي في القارة الأوروبية** هنا سوف نتطرق لبعض المنظمات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على مستوى بعض الدول التي لها السبق وذات تأثير كبير في عملية التوحيد المحاسبي حتى الدولي خلال مشاركتها في كل المؤتمرات لإنشاء الهيئات الدولية تتمثل أهمها في الدول التالية:
* **في فرنسا:** في هذه الدولة التوحيد المحاسبي مرتبط بالسلطات العمومية اعتماد مبادئ محاسبية يمر عبر هيئتين أساسيتين هما:
1. **المجلس الوطني للمحاسبة:** يتكون من 58 عضو، يجمع بين كل المنظمات المهنية المعتمدة مثل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات، وسلطات عمومية مجلس المحاسبة، أن لهذا المجلس فقط مهمة تقديم الرأي في مختلف القضايا المحاسبية المستجدة. وتتفرغ عن ذلك المهام التالية:([[24]](#footnote-24))
* تقديم التوصيات في ميدان المحاسبة حول مختلف المشاكل المحاسبية التي تخص القطاعات الاقتصادية (البنوك، التأمينات، الدولة، الإدارات العمومية...الخ).
* تقديم الرأي في المعايير المحاسبية خاصة منها الأجنبية.
* ضمان التنسيق وتلخيص البحوث النظرية والمنهجية ونشر كل التي لها علاقة بمجال المحاسبة.
1. **لجنة التنظيم المحاسبيCRC:** تتكون من15 عضو تمثل مختلف السلطات العمومية (لوزارات، الجماعات المحلية... الخ)، وجمعيات مهنيين، وتقوم هذه اللجنة بقبول آراء المجلس الوطني للمحاسبة أو لا، وتعد التنظيمات الخاصة بمعيار ما، وتفننه بأمر وزاري وتنشره في الجريدة الرسمية.
* **في بريطانيا:** مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، هنالك العديد من الهيئات التي في وضع المبادئ المتعارف عليها، تتكون في المنظمات التالية:
1. **مجلس معايير المحاسبة ASB:** أنشأ سنة 1990م، يتكون من 9 أعضاء وهو هيئة مستقلة، يقوم بإعداد ونشر المعايير والتي تسمى معايير التقارير المالية FRC.
2. **مجلس المراجعة المالية FRC:** أنشأ من طرف الدولة، يجمع كل المنظمات المهتمة بالمعلومات المالية، فهو يقوم بمهمة مراقبة المؤسسات التي لا تحترم تطبيق المعايير، كما يقوم بحل المشاكل المتعلقة بالتطبيق وتفسير هذه المعايير.
3. **الهيئة الاستشارية للمنظمات المحاسبية CCAB:** تم إنشاؤها عام 1986م يجمع بين ستة منظمات مهنية محاسبية للدول التابعة للمملكة الأمريكية المتحدة وهي المسؤولة عن تطبيق ومراقبة المحاسبة فهي التي وضعت مجلس معايير المحاسبة الدولية.
* **في ألمانيا:** المعايير المحاسبية تتم من مختلف النصوص القانونية، وتبقى عملية اصدار هذه المعايير من صلاحيات الحكومة والبرلمان الألماني، عدة منظمات وجمعيات مهنية هي حاضرة عند إصدار ونشر هذه المعايير، وكذلك لمراقبة عملية التطبيق المحاسبي لها، فنجد أساساً الخبراء المحاسبين، والمراقبين المحاسبين، ونفس الشيء يتم في باقي الدول الأوروبية مثل بلجيكا وأسبانيا وإيطاليا وهولندا....الخ.

وتجدر الإشارة هنا أن مجموع هذه الدول حالياً لها موقف موحد من المعايير المحاسبية في ظل الاتحاد الأوروبي، ومن خلال برلمانه لقبول وتقرير تطبيق معايير معينة ورفض أخرى وعموماً فالاتحاد الأوروبي بدأ في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة منذ 2005م بشكل إلزامي في انتظار تعميم ذلك على كل الشركات فيما بعد.

**ج. العوائق والعقبات للتوحيد المحاسبي**

من العوائق المهمة التي تقف تجاه التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي الآتي:([[25]](#footnote-25))

1. **التقاليد المحلية:** تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي (على المستوى الوطني) هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فإن الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضاً وبنفس الوقت تقف عائقاً أمامه وأن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني.
2. **العوائق الاقتصادية والتشريعية:** يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات للأطراف المختلفة وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية، ومن ناحية أخرى تتباين الدول في تطبيقها القوانين.
3. **الحالة السيادية:** إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية.

**2.1.3 مفهوم المحاسبة الدولية:**

تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي تبنته الكثير من الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى العالمي إن المحاسبة الدولية تتبع الأسلوب الوصفي عند إعدادها لهذه المعايير، كما أن المحاسبة الدولية تمثل مجموعة من المبادئ والطرق والمعايير المحاسبية في جميع الدول على اختلاف أنواعها وهذه الاختلافات نشأت نتيجة للخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تختلف من دولة لأخرى.

كما أن مفهوم المحاسبة الدولية يشير إلى العلاقة بين الشركة القابضة والفروع التابعة لها في مختلف الدول، أي أنه يعتبر من الأساليب التي يجب استخدامها عند إعداد وتجهيز القوائم المالية للشركة بشكل سليم.

كما يشير مفهوم المحاسبة الدولية إلى العلاقة بين الشركة القابضة متعددة الجنسيات والفروع والشركات التابعة لها أي أنه يعتبر من الأساليب المحاسبية التي يجب استخدامها حتى يمكن إعداد وتجهيز القوائم المالية الموحدة للشركة الأم بشكل صحيح.

**3.1.3 أهمية المحاسبة الدولية:**

بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، في التعبير عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار، حيث عادة ما يتم توفير تلك المعلومات من خلال تمثيل المخرجات من النظام المحاسبي والتي تتأسس على البيانات المتولدة من الأنشطة والأحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الأعمال من خلال الشكل البياني التالي:



**شكل رقم (2.3) يوضح توفير المعلومات من خلال تمثيل المخرجات من النظام المحاسبي**

**المصدر: الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص8.**

**4.1.3 مشاكل المحاسبة الدولية وبيئتها:**

التي لها طبيعة دولية بحيث تتضمن كل من عمليات التجارة الدولية ونشاط الشركات الدولية والاستثمارات والعمليات التي تتم في أسواق المال العالمية واستخدام العملات الأجنبية، فهذه العمليات يتم تسويتها باستخدام العملة الأجنبية سواء لأحد طرفي العملية الموحدة للشركة القابضة والتي تقع فروعها في عدة دول أجنبية تمثل مشكلة محاسبية أخرى.

ويرتبط بأعداد القوائم المالية الموحدة مشكلة المحاسبة عند تغيّر القدرة الشرائية للنقود مثلاً عند إعداد القوائم المالية هل يجب استخدام الرقم القياسي للأسعار المستخدم في الشركة القابضة أو الرقم القياسي في البلد الذي يتواجد فيه الفرع، للمحاسبة الدولية بيئة تتأثر بمجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية وهي كما يلي: **([[26]](#footnote-26))**

* 1. **المؤثرات الداخلية: وتتمثل في:**

الملاك (المساهمين) - وظائف المؤسسة - الضريبة السائدة - الاحتراف المحاسبي - ثقافة وبحوث المحاسبة - النظام السياسي السائد - الجو الاجتماعي - نمو وتطور الاقتصاد - التضخم - النظام القانوني ...الخ.

* 1. **المؤثرات الخارجية: وتتمثل في:**

العوامل الاجتماعية - العوامل السياسية - العوامل الدينية - العوامل الاقتصادية - العوامل القانونية.

وهذه العوامل لها تأثير كبير على طبيعة وعمل النظام المحاسبي المتبع في أي دولة، حيث ينعكس تأثيرها على قواعد وأسس ومفاهيم المحاسبة المعمول بها في تلك الدولة.

* كما تتأثر المحاسبة الدولية بالاجتهادات والاتجاهات بين المحاسبين وخضوع أمور محاسبية كثيرة للتقدير الشخصي وهي نقطة الضعف في المحاسبة عموما مما يدعوا إلى التفكير العام بين المحاسبين إلى الاتفاق العام حول معايير محاسبية موحدة تلقى القبول العام.

**2.3 تعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية**

**1.2.3 تعريف معايير المحاسبة الدولية:**

إن لجنة معايير المحاسبة والنمط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حلولاً لبعض المشاكل المحاسبية وإعطائها طابع العالمية من أجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون قابلة للعمل بها في مختلف الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي. قبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضرورة الوقوف على معنى المصطلح باللغة الفرنسية:NORME: هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة، أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس إلى معرفة الشيء وتحديد ميزاته بدقة. **([[27]](#footnote-27))**

وتعرف المعاير المحاسبية: بأنها: "هي نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق"، بينما يعرفها البعض على أنها محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي وجعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة. وفي حين يرى الشيرازي**([[28]](#footnote-28))** " أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاماً خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث".

وفي هذا الشأن نجد تعريف آخر أكثر شمولاً يعرف المعيار على أنه: "هدف مرغوب في تحقيقه أو نموذج فرضته التقاليد والإجماع العام أو الهيئات العلمية والمهنية أو الحكومة أو القانون".

من خلال تحليل الآراء السابقة التي حاولت تعريف المعيار المحاسبي يتضح أنها لا تمثل في جوهرها اتجاهات مختلفة بقدر ما تمثل في مجموعها آراء متكاملة تهدف في مجملها إلى تحقق الأهداف الآتية.

1. المعيار مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة.
2. يساعد المعيار في إرشاد وتقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم.
3. المعيار يمثل أحكاماً تتعلق بعنصر معين من القوائم المالية أو نوع معين من العمليات والمشاكل المحاسبية.
4. يركز على التقرير والقياس المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية.
5. يتم إصداره من قبل جهاز أو هيئة حكومية حتى الاعتراف والقبول به.

**2.2.3 أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأسباب تعددها:** **([[29]](#footnote-29))**

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة فهنالك شبه اتفاق بينهم على أهميتها وضرورة وجوده، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

* تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.
* وجود إطار موضعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل يضمن تحقيق إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى.
* إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنين وتحديد ردود أفعالهم في ظل ظروف معينة وتعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية، ومنه من الصعب تحديد سبب وحيد مسؤولاً عن تعدد المعايير المحاسبية؛ لأن التعددية هي محصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنلوجية وسياسية واكبت التطور المهني والأكاديمي للمحاسبة، ويمكن الإشارة إلى أهم أسباب تعدد المعايير المحاسبية:
* حدوث الأزمات التي اجتاحت العالم في منتصف القرن الماضي وما ترتب عليها من عمليات تصفية واندماج بين شركات المساهمة الكبيرة وما تلا على ذلك من تكتلات تجارية واقتصادية دولية وظهرت الشركات متعددة الجنسيات، ولعبت دوراً أساسياً في توجيه العمل المحاسبي ورفع الوعي المحاسبي وقد ترتب عليه إصدار معاير محاسبية جديدة لمواجهة الظروف المستجدة.
* تأثير معظم دول العالم بموجات التضخم وما ترتب عليها من إعادة النظر في ثبات النقد بأنه غير واقعي مما أدى إلى إصدار معايير جديدة تتعامل مع ظاهرة تغيرات أسعار الصرف.
* اختلاف آراء الجهات واضعة المعايير واختلاف درجات الالتزام القانوني لكل منها يفسح المجال لتعدد المعايير وذلك من بلد لآخر وبالتالي على المستوى الدولي.
* يشير البعض إلى أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي أهم أسباب تعدد المعايير المحاسبية ولأنها تسمح بمعالجات عديدة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تعتبر ترجمة للمبادئ المحاسبية في التطبيق العملي. **([[30]](#footnote-30))**

**3.2.3 محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتطورها المستمر:**

مما يمكن ملاحظته أن المعايير المحاسبية الدولية قد تأثرت بوجهتي النظر الأمريكية والبريطانية بحكم أنهما الدولتين السابقتين لوضع معايير محلية، ولتطبيق معايير المحاسبة الدولية تتقيد بالمحددات التالية: **([[31]](#footnote-31))**

1. عدم تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى كل الدول نظراً لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير.
2. الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، إذ نجد في كثير من المعايير عدة بدائل أو مرجعيات يمكن تطبيقها.
3. يتطلب تطبيق بعض المعايير في بعض الدول تعديلاً في أنظمتها وتشريعاتها والأوامر التي تصدر بموجبها، وهذا ما يتميز بشيء من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين كما هو الحال بالنسبة للمعيار رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل لاعتبار كثير من الدول أنها قضية داخلية.
4. اختلاف مستوى التعليم بالنسبة للدول المطابقة للمعيار، إذ يكون التطبيق سهلاً لدى الدول المتقدمة وصعباً نوعاً ما لدى الدول النامية.
5. الضغوطات السياسية الممارسة على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع المعايير أو تعديلها، وهذا ما يتجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الأمريكية بحكم تبعيتها لها سياسياً أو ايديولوجياً.
6. إن معايير المحاسبة الدولية هي دائمة التغيّر وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات ((IFRIC بالإضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة وتغير الظروف المختلفة (اقتصادية، سياسية، تكنولوجيا....الخ).

**4.2.3 ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية:**

**1) مفهوم وأهمية ترجمة القوائم المالية:**

يدور جوهر مشكلة الترجمة، حول الحسابات الأجنبية للوحدة الاقتصادية الأجنبية، ودمجها مع الحسابات المحلية للوحدة الاقتصادية الأم، وينبع مصدر مشكلة الترجمة من الحاجة إلى تحقيق الاتساق والتوافق في وحدة القياس المستخدمة في عملية الدمج أو التوحيد، وحيث إن تعيين أكثر من قيمة لنفس الحساب، يؤدي إلى تعارض تلقائي بوجود كميات متبادلة وغير متسقة لهذا الحساب، فإن الترجمة بالمعنى العام لها، تعني رفض أي إجراءات أو مقترحات، تؤدي إلى اختلاف الحسابات عند ترجمتها اختلافاً كمياً، يؤثر على خصائص عناصر الحسابات المرغوب في قياسها، ومما سبق يمكن تعريف الترجمة بمفهومها العام كما يلي:

* **مفهوم الترجمة:**

تعتبر الترجمة عبارة عن عملية حسابية لتحويل المقاييس التي تمت في نطاق نسق أو نظام معين للقياس، إلى مقاييس في نطاق نسق أو نظام آخر للقياس، وبتطبيق هذا المفهوم على عملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية يمكن القول بأن الترجمة في المجال المحاسبي تعد عملية حسابية أو رياضية لتحويل المقاييس المحدد بوحدات العملة الأجنبية، إلى مقاييس محددة في الترجمة بالعملة المحلية".**([[32]](#footnote-32))**

وعموماً تعني عملية ترجمة القوائم المالية تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم بالعملة المحلية أي عملة المنشأة مصدرة التقارير المالية أو بمعنى آخر عملة التقرير للمنشأة الوطنية.

وبهذا المعنى يمكن القول بأن عملية ترجمة القوائم المالية تهدف إلى ما يلي:

1. تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمنشأة وفروعها بنفس وحدة القياس.
2. تحقيق إمكانية التجميع للبيانات والمعلومات المحاسبية للمنشاة الأم وعملياتها وفروعها بالخارج.
3. تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية على مستوى عمليات وفروع المنشأة الأم، بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المنشأة الأم والصناعة التي تنتمي إليها.
4. تحقيق تجاوب الممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتدويل والعولمة والتجارة الإلكترونية.**([[33]](#footnote-33))**
* **أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية:**

إن مختلف القوائم المالية المعدة من طرف مختلف الفروع والشركات التابعة للشركة الأم يتم إعدادها وفقاً لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة لذا وجب توحيدها في شكل قوائم موحدة تعكس المركز المالي ونتائج أعمال للشركة متعددة الجنسيات ككل، ومن ثم قدرة مستخدمي هذه القوائم من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين وموردين وسلطات حكومية وحتى العاملين فيها من اتخاذ قرارات على أسس صحيحة، ولا يتم ذلك طبعاً إلا بإدخال تعديلات عليها وترجمتها إلى عملة ولغة الدولة التي يقع المركز الرئيسي للشركة الأم، وهذا تطبيقاً لمعايير المحاسبة الدولية.**([[34]](#footnote-34))**

1. **التمييز بين عمليتي تحويل وترجمة العملات الأجنبية:**

تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تثار عند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية، حيث محاسبياً قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية، كما يكون فيصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة قياس للعملة أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة للعملة، ولتوضيح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس وبين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل رقم (3) لإبراز تلك التفرقة:**([[35]](#footnote-35))**



**شكل رقم (3.3) يوضح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس وبين الترجمة للعملة**

**المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعة الإسكندرية، 2004، ص120.**

وعليه تظهر هناك تعقيدات محاسبية تواجه الشركات متعددة الجنسيات والتي تستثمر أموالها في العالم حيث يتعين عليها أن تقوم بالتقرير عن تلك الاستثمارات المنتشرة في العالم، يجب التقرير عن نتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة، يتجلى ذلك التعقيد في أن القوائم المالية للشركات التابعة والفروع يتم التعبير عنها بعملة البلد التي تنشط فيه، والتي يجب ترجمتها إلى عملة بلد المنشأة الأم محل التقرير.**([[36]](#footnote-36))**

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا تتم عملية الترجمة أصلاً؟ أحياناً ما تتم عملية الترجمة وعرض القوائم المالية بعملة أخرى لمساعدة قارئي ومستعملي هذه القوائم على استخدامها فمثلاً إذا كان مستثمر أوروبي يريد الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يرغب في أن تعرض تلك القوائم المالية باليورو وليس بالدولار، ولكن تلك الشركات المتعددة الجنسيات هي أيضاً ترغب في عرض نتائج أعمال كل فروعها وشركاتها التابعة بعملة المنشأة الأم من أجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج، ولا يتسنى لها ذلك إلا بتلك القوائم المالية الموحدة بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية، فإن عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة، وتنشأ عن عملية الترجمة مكاسب أو خسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركات التابعة بعملة دولة الشركة الأم، لابد أن عملية الترجمة هذه ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة باعتبار أن الشركة الأم هي كيان اقتصادي واحد، إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فإن عملية ترجمة القوائم المالية ما هي إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا أنه نادراً ما تكون كذلك؛ وذلك راجع إلى تغير عوامل العرض والطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى التغير المستمر لأسعار صرف مختلف العملات العالمية، مما أوجب البحث عن الحلول المحاسبية العملية والصحيحة عند إجراء عملية الترجمة (وجود عدة مداخل محاسبية يمكن استعمالها عند عملية الترجمة). **([[37]](#footnote-37))**

1. **اختيار العملة الوظيفية أو الرسمية:**

لقد تم استخدام مصطلح العملة الوظيفية لأول مرة الخاص بترجمة العملة الأجنبية في معيار المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم 52 بعنوان ترجمة العملة الأجنبية، وقد تبنى هذا المعيار مجموعة من الأهداف تتمثل في:

* توفير معلومات بصفة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للتغير في أسعار الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمؤسسة.
* عكس النتائج المحققة للشركة التابعة والفروع والعلاقات التي بينها في قوائم مالية موحدة.

وفي ما يلي بعض المعلومات التي قدمها المعيار 52 عن الكيفية التي تختارها المؤسسة في عمليتها الوظيفية والتي تجعلها عملة التعبير عن نشاطها الاقتصادي:

1. **مؤشرات التدفقات النقدية: وتتمثل في:**

• **العملة الأجنبية:** حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة أساسية بعملة أجنبية بحيث لا يكون لها تأثير على التدفقات النقدية للشركة الأم.

• **عملة الشركة الأم:** تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إلا إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر في الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الأم بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إليها.

1. **مؤشرات أسعار المبيعات:**
* **العملة الأجنبية:** حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وأن يتم تحديدها في ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية المحلية.
* **عملة التقرير للشركة الأم**: حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار العملات الأجنبية في الأجل القصير وذلك عندما تحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية أو عن طريق الأسعار الدولية.

**ج. مؤشرات أسواق المبيعات:**

* **العملة الأجنبية:** تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هنالك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة في تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية.
* **عملة الشركة الأم:** تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التي بها مقر الشركة الأم وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الأم.

**د. مؤشرات التمويل:**

* **العملة الأجنبية:** تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محلياً بصفة أساسية وبحيث تكفي الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات سواء القائم أو المتوقع بشكل عادي.
* **عملة التقرير للشركة الأم:** تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو من أحد العناصر التي تتعامل بعملة التقرير أو عندما لا تكفي الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية لتسديد جميع التزاماتها الحالية أو المتوقعة بشكل عادي دون اللجوء إلى أموال إضافية من الشركة الأم، وإذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الأم بغرض التوسع فإن ذلك لا يعد أحد العوامل بحكم أن الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية كافية لسداد ذلك التموين الإضافي.

**ه. مؤشرات المعاملات والاتفاقيات المتبادلة داخل الشركة:**

* **العملة الأجنبية:** يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفاً وعندما لا توجد علاقات قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم وذلك بالرغم من اعتماد الوحدة الأجنبية على بعض الميزات التنافسية للشركة الأم مثل سمعتها وبراءات الاختراع.
* **عملة التقرير للشركة الأم:** يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبير، وبالتالي هناك علاقات مداخلة وقوية بين الوحدة الأجنبية والشركة الأم. **([[38]](#footnote-38))**

**رأي المحاسبة الدولية في التعاملات بالعملات الأجنبية من خلال المعيار الدولي رقم 21: آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية:**

الطابع المتغير لأسعار الصرف والذي قد يؤثر على الوضعية المالية لأية مؤسسة خاصة تلك التي تمارس نشاطاً كبيراً فيما يتعلق بالعملات الأجنبية سواء في شكل عمليات تجارة خارجية (استيراد أو تصدير) ونظراً لوجود عدة طرق لاختيار سعر الصرف الذي يمكن استخدامها في عملية ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات فإن المحاسبة الدولية تدخلت وأعطت رأيها في هذا الموضوع من تخصيص معيار دولي كامل لهذه القضية لتوضيح وتقديم الأساليب الممكنة والصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها لإيجاد الطريقة المثالية للمعالجة المحاسبية لمثل هذه القضايا.

**عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21: آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية:**

**21 Effects Des Variations Des Cours Monnaies Etrangers**

**أولاً: نبذه تاريخية عن المعيار والهدف منه:**

بدأ سريان هذا المعيار بهذا العنوان منذ 1983م، وتم تعديله في 1993م للمرة الأولى ثم في ديسمبر 2003م للمرة الثانية. **([[39]](#footnote-39))**

1. **الهدف:**

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية ولذلك فإن المعيار يتناول بصفة أساسية ما يلي:

تحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها لقياس وعرض المعاملات بعملة أجنبية.

كيفية الاعتراف بالأثر المالي لفروق سعر الصرف في القوائم المالية.**([[40]](#footnote-40))**

1. **المشكلة:**

المشكلة الأساسية الواجب معالجتها هي تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف.

1. **النطاق:**

يجب أن يطبق هذا المعيار في:

* المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية.
* ترجمة القوائم المالية للعمليات المالية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد الكلي أو النسبي أو بطريقة الملكية.
1. **تعاريف: ([[41]](#footnote-41))**

تطبيق هذا المعيار يتطلب توضيح المصطلحات المستخدمة التالية قبل التطرق إلى تقنية عمل هدا المعيار والتي سبق توضيح بعضها في المبحث السابق وهي:

* **المنشأة الأجنبية:** هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقرير تتم نشاطاتها في بلد غير بلد المنشأة معدة التقرير وكذلك المنشأة الأجنبية التي تكون نشاطاتها ليست جزءاً مكملاً لنشاطات المنشأة معدة التقرير.
* **عملة التقرير:** هي العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية.
* **العملة الأجنبية:** هي عملة عدا عملة التقرير للمنشأة.
* **سعر الصرف:** هو معدل التبادل بين عملتين.
* **فرق سعر الصرف:** هو الفرق الناتج عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة.
* **سعر الإغلاق:** هو سعر الصرف بتاريخ الميزانية العمومية.
* **صافي الاستثمار في منشأة أجنبية:** هو حصة المنشأة معدة التقرير في صافي أصول المنشأة الأجنبية.
* **البنود النقدية:** هي أموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تستلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابته أو قابلة للتحديد.
* **القيمة العادلة:** هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصول به أو سداد الالتزام ما بين أطراف مطلقة ورغبة التعامل على أساس تجاري حر.
* **سعر الصرف التاريخي**: هو ذلك السعر الذي تمت به عملية ما بالعملة الأجنبية أي عند تاريخ حدوث الصفقة كشراء آلات أو معدات.

**ثانياً: المعاملات بالعملة الأجنبية (الاعتراف الأولي): ([[42]](#footnote-42))**

المعاملة بالعملة الأجنبية هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية وهي تنشأ عن قيام المنشأة بالآتي:

**أ.** شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية.

**ب.** إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.

**ج.** إجراء عقد تبادل عملة أجنبية هي طرفاً فيه (غير منجز بعد).

د. تمتلك أو تتلخص من أصول وكذلك تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية.

**1. المعالجة المحاسبية:**

يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة.

الأساس أن يشار إلى سعر الصرف بتاريخ المعاملة ولكن لأسباب عملية يجوز - وهذا غالباً ما يتم - استخدام معدل صرف تقريبي للمعدل الفعلي بتاريخ العملية على سبيل المثال متوسط المعدل للأسبوع أو الشهر لكافة المعاملات في كل عملة أجنبية خلال تلك الفترة.

ولكن إذا كانت معدلات الصرف تتغير بشكل كبير جداً فإن استخدام متوسط الفترة قد يكون غير موثوق به.

**تقديم التقرير في تواريخ الميزانيات العمومية اللاحقة: (المعالجة المحاسبية):**

في تاريخ كل ميزانية عمومية:

**أ.** يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال.

**ب.** يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة.

**ج.** يجب التقرير على البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.

* **الاعتراف بفروقات الصرف:**

إن فروقات الصرف الناشئة عن تسوية بنود نقدية أو عند التقرير عن بنود نقدية للمنشأة بمعدلات صرف مختلفة عن تلك التي سبق وأن سجلت بها أولياً خلال الفترة أو تم التقرير عنها في قوائم مالية سابقة، يجب الاعتراف بها كدخل أو كمصروفات في تلك الفترة التي نشأت فيها.

**ثالثاً: التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية:**

1. **الآثار الضريبية لفروق صرف العملات:**

يمكن أن تكون مكاسب وخسائر ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية وفروقات الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية آثار ضريبية مصاحبة تجري المحاسبة عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 المحاسبة عن ضرائب الدخل.

1. **الإفصاح:**

يجب على المنشأة أن تفصح عن:

* مبلغ فروقات الصرف الموجودة في صافي الربح أو الخسارة. يصنف هذا الفرق ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها.
* عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذي تقيم فيه المنشأة فإنه يجب الإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة.
* عندما يكون هنالك تغير في تصنيف عملية أجنبية مهمة يجب على المنشأة أن تفصح عن:
* طبيعة التغير في التصنيف.
* سبب التغيير.
* ج. تأثير التغيرات في التصنيف على حقوق الملكية.
* د. التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة معروضة كما لو أن التغير في التصنيف قد حدث في بداية أقدم فترة معروضة.
* يجب على المنشأة الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في ترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن امتلاك المنشأة الأجنبية.
* يستحب للمنشأة كذلك الإفصاح عن سياسة إدارة مخاطر العملات الأجنبية.

**3. أحكام انتقالية:**

عندما تطبق المنشأة هذا المعيار لأول مرة يجب على المنشأة التصنيف بشكل منفصل والإفصاح عن الرصيد المتجمع في بداية الفترة لفروقات الصرف المؤجلة والمصنفة كحق ملكية في فترات سابقة، إلا إذا كان المبلغ غير قادر للتحديد بشكل معقول.

**الفصل الرابع**

**4.0 الجانب العملي**

**الجانب العملي**

**1.4 مقدمة**

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج البحث، والأفراد مجتمع البحث وعينتها، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحثين في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي الاعتماد عليها في تحليل البحث. بهدف الوصول للنتائج والتوصيات المستهدفة .

**2.4 منهجية البحث**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهدافها، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر، ويعمل على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعض، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها؛ وهو ما يناسب تماماً هذا البحث، ويخدم الوصول لأهدافها. ([[43]](#footnote-43))

كما تم الاعتماد على البحث التطبيقية والتي تم الحصول من خلالها على البيانات الأولية اللازمة للبحث من خلال تصميم استبانة والتي تم إعدادها لهذا الغرض.

**3.4 مجتمع البحث وعينتها**

يقصد بمجتمع الدراسة: " جميع الأفراد أو الأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث[[44]](#footnote-44).، يشمل مجتمع الدراسة وجميع العاملين.

أما بالنسبة إلى عينة الدراسة فقد تَّم اختيارها بطريقة العشوائية، وهي طريقة يتم من خلالها جمع البيانات من جميع أفراد العينة، تم اختيار هذا النوع من العينة؛ لأنه يتناسب مع الدراسة الحالية.

**ثبات أداة البحث:**

 يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها، بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات نفس النتائج إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة. ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة " الاستبيان " تم استخدم معامل (ألفا كرونباخ) على عينة البحث ، بحيث تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين(0،1) إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط تام بين إجابات مفردات عينة الدراسة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا هي(0.6) وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن(0.8) كان ذلك أفضل، والجدول رقم (1.4) يبين معامل ثبات .

**جدول رقم (1.4) يوضح قيمة معامل الفا كرونباخ**

|  |  |
| --- | --- |
| الفا كرونباخ | عدد الفقرات |
| 0.815 | 16 |

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، وكان معامل الثبات الكلي (815.) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات .

**4.4 أداة البحث**

 تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات اللازمة وذلك لتحليلها، وإمكانية الإجابة على تساؤلات الدراسة وصولاً إلي تحقيق أهداف الدراسة، وتعتبر الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وهي من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وفضلاً عن ملاءمِتها لطبيعة هذه الدراسة.

 وتعتبر الاستبانة من الأدوات الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وأن الاستبانة تستخدم للحصول على حقائق عن الظروف، والأساليب القائمة بالفعل، فضلاً عن أنها وسيلة ميسرة لجمع البيانات اللازمة.[[45]](#footnote-45)

تم توزيع الاستبانة على عينة البحث البالغ عددها 25 استبانه، ولم يتحصل إلا على 20 استبانة، كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانه حسب التدرج الموضح في الجدول رقم (2.4):

**جدول رقم (2.4) يوضح بدائل المقياس وفقا لمقياس ليكارت الخماسي وما يقابلها من درجات**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **غير موافق بشدة** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق بشدة** | **البديل** |
| **1** | **2** | **3** | **4** | **5** | **الدرجات** |

حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل بديل موافق بشدة، والدرجة (4) كوزن لكل بديل موافق، والدرجة (3) كوزن لكل بديل محايد، والدرجة (2) كوزن لكل بديل غير موافق، والدرجة (1) كوزن لكل بديل غير موافق بشدة.

**4.5 أدوات التحليل المستخدمة**

 لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي ت تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال البرنامج الاحصائي SPSS . ومن بين هذه الأساليب مايلي:

.1 التكرارات ( Frequencies ) والنسب المئوية: لوصف مجتمع الدراسة وعينتها وحساب توزيع إجابات افراد عينة الدراسة ..

.3 المتوسطات والانحرافات المعيارية: وذلك لمعرفة انحراف إجابات افراد عينة الدراسة عن متوسطها الحسابي، أما بالنسبة إلى الانحراف المعياري يوضح التشتت في اجابات أفراد عينة الدراسة.

4- اختبار Tلعينة الواحدة ( one sample t – test ) أحد أهم الاختبارات الإحصائية وأكثرها استخداما في الأبحاث والدراسات التي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية.

**1.4.5 أولا: البيانات الشخصية:**

قام الباحث بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة البحث في البرنامج الإحصائي spss لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض السمات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوي الوظيفي، وسنوات الخبرة.

**2.4.5 العمر**

 من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للعمر للعينة قيد البحث فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

**جدول رقم (3.4) يوضح توزيع افراد العينة حسب العمر**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة المئوية | العدد | العمر |
| 5% | 1 | 30 سنة فأقل  |
| 20% | 4 | من 31 الى 40 سنة |
| 60% | 12 | من 41 الى 50 سنة |
| 15% | 3 | 51 فأكثر |
| 100.0 | 20 | المجموع |

تم تقسيم العمر الزمني لعينة البحث إلى أربع مراحل عمرية ، لقد أظهرت البيانات الواردة بالجدول رقم (3.4) والذي يبين أن معظم الأفراد المبحوثين كانت أعمارهم من من 41 الى 50 سنة حيت بلغت نسبتهم (60%)، تم تليها الفئة العمرية من 31 الى 40 سنة بنسبة (20%).، أما الفئة العمرية من 51 فأكثر كانت نسبتها (15%)، كذلك الفئة العمرية 30 سنة فأقل كانت نسبتها (5%) وهي اقل نسبة، والشكل رقم (1.4) يبين التمثيل البياني لنتائج جدول توزيع المبحوثين حسب متغير العمر.

**شكل رقم (1.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير العمر لعينة البحث**

**المؤهل العلمي**

من ضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي للمؤهل العلمي للعينة قيد الدراسة كما هو مبين بالجدول(4.4) التالي:

**جدول رقم (4.4) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة المئوية | العدد | المؤهل العلمي |
| 0% | 0 | دبلوم متوسط |
| 0% | 0 | دبلوم عالي |
| 60% | 12 | بكالوريوس |
| 40% | 8 | ماجستير |
| 0% | 0 | دكتوراه |
| 100.0 | 20 | المجموع |

يتضح من خلال الجدول رقم (4.4) أن معظم المبحوثين كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس ودبلوم العالي بنسبة 60%، حين بلغ عدد حملة شهادة الماجستير 40%.

والشكل رقم (2.4) يبين التمثيل البياني لنتائج جدول توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي.

**شكل رقم (2.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير المؤهل العلمي لعينة البحث**

**4- التخصص**

من ضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي للتخصص العلمي للعينة قيد الدراسة كما هو مبين بالجدول(5.4) التالي:

**جدول رقم (5.4) يوضح توزيع افراد العينة حسب التخصص**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| التخصص | العدد | النسبة المئوية |
| محاسبة | 10 | 50% |
| إدارة اعمال | 2 | 10% |
| اقتصاد | 6 | 30% |
| دراسات مصرفية | 1 | 5% |
| أخرى | 1 | 5% |
| المجموع | 20 | 100.0 |

يتضح من خلال الجدول رقم (5.4) أن معظم المبحوثين كان تخصصهم محاسبة بنسبة 50 %، حين بلغ عدد حملة التخصص العلمي أقتصاد 30%، تم تليها التخصص العلمي ادارة اعمال بنسبة 10%، ونسبة 5% حملة التخصص العلمي دراسات مصرفية تخصصات اخري.

والشكل التالي, شكل رقم (3.4) يبين التمثيل البياني لنتائج جدول توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير التخصص العلمي.

**شكل رقم (3.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير التخصص العلمي لعينة البحث**

**5- سنوات الخبرة**

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للسنوات الخبرة للعينة قيد البحث فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

**جدول رقم (6.4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة المئوية | العدد | سنوات الخبرة |
| 0% | 0 | 5 سنوات فاقل |
| 15% | 3 | من 6 إلى 10سنوات |
| 25% | 5 | من 11 إلى 15 سنة |
| 60% | 12 | من 16 سنة فأكثر |
| 100.0 | 20 | المجموع |

يوضح الجدول رقم (6.4) أن معظم المبحوثين كانت سنوات خبرتهم من 16 سنة فأكثر بنسبة 60%، تليهم سنوات الخبرة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 25%، اما سنوات الخبرة من 6 إلى 10سنوات كانت بنسبة 15%.

والشكل التالي رقم (4.4) يبين التمثيل البياني لنتائج جدول توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير **سنوات الخبرة**.

**شكل رقم (4.4) يبين التوزيع التكراري لمتغير سنوات الخبرة** **لعينة البحث**

**الوظيفة**

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للوظيفة للعينة قيد البحث فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

**جدول رقم (7.4) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الفئة | العدد | النسبة |
| محاسب مالي | 6 | 30% |
| محاسب تكاليف | 0 | 0% |
| مراجع داخلي | 2 | 10% |
| مراجع خارجي | 0 | 0% |
| رئيس حسابات | 0 | 0% |
| مدير مالي | 0 | 0% |
| اخرى | 12 | 60% |
| المجموع | 20 | 100% |

يوضح الجدول رقم (7.4) أن معظم المبحوثين كانت وظائهم اخري متعددة بنسبة 60%، تليهم محاسب مالي بنسبة 30%، تليها مراجع داخلي بنسبة 10%.

والشكل التالي رقم (5.4) يبين التمثيل البياني لنتائج الجدول توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير الوظيفة:

**شكل رقم (5.4) يوضح التوزيع التكراري للوظيفة لعينة البحث**

**تحليل فقرات الدراسة**

لتحقق من إجابات المبحوثين ومعرفة أرائهم تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

**تحليل فقرات المحور الأول:** لايوجد المعيار IAS 21 على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية واعطائها طابع العالمية لتكون معيارية وقابلة للعمل به في مختلف الدول.

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

**الجدول رقم (8.4) يوضح تحليل فقرات الدراسة لمحور الاول**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ت | العبارة | الفئة | درجة الموافقة | متوسط العينة | الانحراف المعياري | الترتيب |
| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
| 1 | يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير احد مشاكل تطبيق المعيار IAS 21 | ت | 5 | 12 | 3 | 0 | 0 | 4.1000 | .64072 | 3 |
| % | 25 | 60 | 15 | 0 | 0 |
| 2 | عدم وجود قوانين تلزم تطبيق المعيار IAS 21 | ت | 4 | 15 | 1 | 0 | 0 | 4.1500 | .48936 | 2 |
| % | 20 | 75 | 5 | 0 | 0 |
| 3 | ضعف ميل الإدارة نحو تطبيـق المعيـار IAS 21بغرض تحسين المركز المالي. | ت | 8 | 11 | 1 | 0 | 0 | 4.3500 | .58714 | 1 |
| % | 40 | 55 | 5 | 0 | 0 |
| 4 | عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق المعيار IAS 21 | ت | 2 | 14 | 4 | 0 | 0 | 3.9000 | .55251 | 4 |
| % | 10 | 70 | 20 | 0 | 0 |

الجدول رقم (8.4) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير المحور الاول، ومن الجدول نلاحظ أن عبارة **(**ضعف ميل الإدارة نحو تطبيـق المعيـار IAS 21بغرض تحسين المركز المالي.جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (55%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.9000) بانحراف معياري (.55251).

وجاءت عبارة **(**عدم وجود قوانين تلزم تطبيق المعيار IAS 21) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (75%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (4.1500) بانحراف معياري (.48936).

وأتت عبارة **(**يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير احد مشاكل تطبيق المعيار IAS 21) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (60%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (4.1000) بانحراف معياري (.64072).

وجاءت عبارة **(**عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق المعيار (IAS 21 في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (70%)، وان متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.900) بانحراف معياري (.55251).

**تحليل فقرات المحور الثاني:** وجود المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول .

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

**الجدول رقم (9.4) يوضح تحليل فقرات الدراسة لمحور الثاني**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **العبارة** | **الفئة** | **درجة الموافقة** | **متوسط العينة** | **الانحراف المعياري** | **الترتيب** |
| **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| 1 | يساهم الالتزام بمعيار IAS 21في مساعدة الشركات في تسجيل المعاملات التي تتم بمعاملات اجنبية | ت | 2 | 12 | 5 | 1 | 0 | 3.7500 | .71635 | 3 |
| % | 10 | 60 | 25 | 5 | 0 |
| 2 | يسهل معيار IAS 21عملية المقارنة بين التقارير المالية للشركات وتحسين مستوى التحليل المالي والحد من التعقيدات المصاحبة للقيام به. | ت | 1 | 15 | 4 | 0 | 0 | 3.8500 | .48936 | 2 |
| % | 5 | 75 | 20 | 0 | 0 |
| 3 | يسهل معيار IAS 21المعاملات بالعملات الاجنبية تتطلب اجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف. | ت | 4 | 13 | 2 | 1 | 0 | 4.0000 | .72548 | 1 |
| % | 20 | 65 | 10 | 5 | 0 |
| 4 | يسهل معيار IAS 21 أعمال الشركات متعددة الجنسيات. | ت | 1 | 8 | 11 | 0 | 0 | 3.5000 | .60698 | 4 |
| % | 5 | 40 | 55 | 0 | 0 |

الجدول رقم (9.4) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني**،** ومن الجدول نلاحظ أن عبارة **(**يسهل معيار IAS 21المعاملات بالعملات الاجنبية تتطلب اجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف..**)** جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (65%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (4.00) بانحراف معياري (.72548).

وجاءت عبارة **(**يسهل معيار IAS 21عملية المقارنة بين التقارير المالية للشركات وتحسين مستوى التحليل المالي والحد من التعقيدات المصاحبة للقيام به.) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (75%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.8500) بانحراف معياري (.48936).

وأتت عبارة **(**يساهم الالتزام بمعيار IAS 21في مساعدة الشركات في تسجيل المعاملات التي تتم بمعاملات اجنبية ( في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (60%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.7500) بانحراف معياري (.71635).

وجاءت عبارة **(**يسهل معيار IAS 21 أعمال الشركات متعددة الجنسيات) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (55%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.5000) بانحراف معياري (.60698).

**تحليل فقرات المحور الثالث:** وجود المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في اطار واسع لتوحيد الاسواق المالية.

 تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

**الجدول رقم (10.4) يوضح تحليل فقرات الدراسة لمحور الثالث**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **العبارة** | **الفئة** | **درجة الموافقة** | **متوسط العينة** | **الانحراف المعياري** | **الترتيب** |
| **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
| 1 | يساعد المعيار IAS 21في تطوير سوق الأوراق المالية. | ت | 0 | 10 | 9 | 1 | 0 | 3.4500 | .60481 | 2 |
| % | 0 | 50 | 45 | 5 | 0 |
| 2 | اختلاف متطلبات أسواق الأوراق المالية في الدول النامية مع متطلباتها في مثيلاتها من الدول التي تؤثر في عملية إصدار وتطوير المعيار 21 | ت | 0 | 5 | 12 | 3 | 0 | 3.1000 | .64072 | 4 |
| % | 0 | 25 | 60 | 15 | 0 |
| 3 | إن فكرة التوحيد (التي يمكن أن تتحقق عن طريق تبني المعايير الدولية ) في حد ذاتها كعلاجللمشكلة المتعلقة بمقارنة التقارير المالية علي المستوى الدولي لاتحظى بقبول عام حتى عليالمستوى | ت | 0 | 4 | 15 | 1 | 0 | 3.1500 | .48936 | 3 |
| % | 0 | 20 | 75 | 5 | 0 |
| 4 | المعيار IAS 21 لابد من تعممه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات وغير المسجلة. | ت | 1 | 15 | 4 | 0 | 0 | 3.8500 | .48936 | 1 |
| % | 5 | 75 | 20 | 0 | 0 |

الجدول رقم (10.4) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث، ومن الجدول نلاحظ أن عبارة **(**المعيار IAS 21 لابد من تعممه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات وغير المسجلة.**)** جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (75%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.8500) بانحراف معياري (.48936).

وجاءت عبارة **(**يساعد المعيار IAS 21في تطوير سوق الأوراق المالية.) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (50%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.4500) بانحراف معياري (.60481).

وأتت عبارة **(**إن فكرة التوحيد (التي يمكن أن تتحقق عن طريق تبني المعايير الدولية ) في حد ذاتها كعلاج للمشكلة المتعلقة بمقارنة التقارير المالية علي المستوى الدولي لا تحظى بقبول عام حتى علي المستوى ) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (75%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.1500) بانحراف معياري (.48936).

وأتت عبارة **(**اختلاف متطلبات أسواق الأوراق المالية في الدول النامية مع متطلباتها في مثيلاتها من الدول التي تؤثر في عملية إصدار وتطوير المعيار 21) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (60%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.1000) بانحراف معياري (.64072).

**تحليل فرضيات الدراسة**

لاختبار فروض الدراسة والتحقق منها، تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فرض، وكذلك تم استخدام اختبار Tلعينة الواحدة ( ( one sample t – test لمعرفة دلالة الفروق.

**الفرضية الأولي:** لا يوجد المعيار IAS 21 على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية واعطائها طابع العالمية لتكون معيارية وقابلة للعمل به في مختلف الدول.

لتحقق من الفرضية الأولي تم استخدام اختبار Tلعينة الواحدة لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05( ، والجدول رقم (11.4) يوضح ذلك:

**جدول رقم (11.4) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الاولي**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **عدد الأفراد****N** | **الوسط الحسابي**Mean | **الانحراف المعياري**Std. Deviation | **قيمة T** | **درجة الحرية****Df** | **القيمة الاحتمالية**Asymp.sig | **مستوي الدلالة**Level |
| **20** | **4.1250** | **0.35818** | **9.052** | **19** | **0.00** | **0.05** |

نلاحظ من الجدول رقم (11.4) أن قيمة الوسط الحسابي (**4.1250**)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (**0.35818**)، وأن قيمة (T) بلغت (**9.052**) و أن القيمة الاحتمالية لها (**0.00**) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة (0.05) بما يدل على قبول الفرضية التي تنص علىان لايوجد المعيار IAS 21 على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية واعطائها طابع العالمية لتكون معيارية وقابلة للعمل به في مختلف الدول.

1. **الفرضية الثانية:** وجود المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول.

لتحقق من الفرضية الثانية تم استخدام اختبار Tلعينة الواحدة لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05). والجدول رقم (12.4) يوضح ذلك:

**جدول رقم (12.4) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثانية**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **عدد الأفراد****N** | **الوسط الحسابي**Mean | **الانحراف المعياري**Std. Deviation | **قيمة T** | **درجة الحرية****Df** | **القيمة الاحتمالية**Asymp.sig | **مستوي الدلالة**Level |
| **20** | **3.7750** | **0.35262** | **4.756** | **19** | **0.00** | **0.05** |

نلاحظ من الجدول رقم (12.4) أن قيمة الوسط الحسابي (**4.2328**)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (**1.13143**)، وأن قيمة (T) بلغت (**17.144**) و أن القيمة الاحتمالية لها (**0.00**) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة (0.05) بما يدل على قبول الفرضية التي تنص على وجود المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول.

**الفرضية الثالثة:** وجود المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في اطار واسع لتوحيد الاسواق المالية.

لتحقق من الفرضية الثالثة لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، تم استخدام اختبار Tلعينة الواحدة لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05)، والجدول رقم (13.4) يوضح ذلك:

**جدول رقم (13.4) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **عدد الأفراد****N** | **الوسط الحسابي**Mean | **الانحراف المعياري**Std. Deviation | **قيمة T** | **درجة الحرية****Df** | **القيمة الاحتمالية**Asymp.sig | **مستوي الدلالة**Level |
| **20** | **3.3875** | **0.30859** | **0.181-** | **19** | **0.858** | **0.05** |

نلاحظ من الجدول رقم (13.4) أن قيمة الوسط الحسابي (**3.3875**)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (**0.30859**)، وأن قيمة (T) بلغت (**0.181-**) و أن القيمة الاحتمالية لها (**0.858**) وهذه القيمة أكبر من مستوي الدالة (0.05) هذا يعني لا توجد دلالة إحصائية، وبناءا على نتائج الجدول أعلاه فأننا نرفض الفرضية التي تنص على إن وجود المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في اطار واسع لتوحيد الاسواق المالية.

**الفصل الخامس**

**5. النتائج و التوصيات**

**1.5 النتائج.**

**2.5 التوصيات.**

**3.5 المراجع.**

**4.5 الملاحق.**

**النتائج والتوصيات**

**1.5 النتائج**

1- اظهرت النتائج ضعف ميل الإدارة نحو تطبيـق المعيـار IAS 21 بغرض تحسين المركز المالي.

2- كشفت النتائج ان عدم وجود قوانين تلزم تطبيق المعيار IAS 21.

3- يسهل معيار IAS 21عملية المقارنة بين التقارير المالية للشركات وتحسين مستوى التحليل المالي والحد من التعقيدات المصاحبة للقيام به.

4- اتبت النتائج ان لا يوجد المعيار IAS 21 على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية واعطائها طابع العالمية لتكون معيارية وقابلة للعمل به في مختلف الدول.

5- أظهرت نتائج الدراسة **إن** وجود المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول

6-كشف البحث رفض الفرضية التي تنص علىان وجود المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في اطار واسع لتوحيد الاسواق المالية .

**2.5 التوصيات:**

-1أن تقوم الادارة بزيادة المعرفة والاطلاع لموظفيهم على معايير المحاسبة الدولية، لما لها من أهمية كبرى تساعدهم في الارتقاء بمستواهم العلمي والذي يزيد من شفافية القوائم المالية عند الإعداد وشفافيتها بعد التدقيق.

-2 ضرورة وضع قوانين تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

-3 ضرورة مواكبة العالم المحاسبي في تطبيق المعايير المحاسبية الموحدة.

 -4ضرورة قيام الادارة بتفعيـل مهـارات وخبـرات المحاسبين، عن طريق تنظيم لقاءات وورش عمل ودورات تدريبيـة لمعـدي القـوائم المالية لمساعدتهم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

-5 الاستمرار بدعم الادارة بالكوادر المؤهلين التي تستطيع التعامل مع المعايير الدولية وخاصة المعيار lAS21 .

**3.5 المراجع:**

**أولاً: الكتب:**

أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2004-2005.

امحمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

بشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2006.

1. جمال عادل الشرايري، وآخرون، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدقق الخارجي، مجلة علوم إنسانية، العدد 35، 2007.

حاتم سعيد أحمد سعيد، نموذج قياس ميزان المدفوعات في السودان، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

1. الدون س هندريكسن، النظرية المحاسبية. ترجمة د. كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة 2005.
2. دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب د. أحمد حامد حجاج، ج1، الطبعة الثانية، دار المريخ، 1995.

شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتة، 2009.

طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2003.

عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السراسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 1990.

1. عبد السلام حسن أحمد، أثر تغير سعر الصرف على حساب السلع والخدمات في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006.

عبد العظيم سليمان المهل، محاضرة بعنوان ماهية سعر الصرف، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.

عبد الله إبراهيم نور الدين، آثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، جامعة سبها، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، طرابلس، ليبيا، 2016.

1. عقاري مصطفى، مساهمة عملية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2004.

عماري صليحة، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، امكانية تطيق AS في البنوك "مذكرة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945، 2005/2006.

غازي عبد الرازق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1996.

مأمون محمد سيد الفكى، سعر الصرف وآثاره على ميزان المدفوعات بالإشارة إلى حالة السودان في الفترة (1996/2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، ديسمبر 2005.

1. محسن حمريط، إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2009.

مروان عطوف، الأسواق النقدية والمالية "البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، الجزء الثاني ديوان المطبوعات.

**ثانياً: المواقع الإلكترونية:**

http://world—acc.net/vb/showthread.php?t

http://world—acc.net/vb/showthread.php?t

H.Bourginat, finance international, dunod, paris, 2éme edition, 1996, p110

Radebaugh & Gray,1997:88

إسماعيل إسماعيل، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، تصفح الموقع في 17/04/2013 ساعة 00.30

1. عبد الناصر نور.، طلال حجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، بحث موجود على موقع: .doc6 / 8724 / www.jps—dir.nel/Forum/up]oads

**4.5 الملاحق**

**ملحق 1: نسخة من استمارة الاستبيان**

**ملحق 2: التحليل الإحصائي**

**جامعة أفريقيا للعوم الإنسانية والتطبيقية**

**كلية الاقتصاد**

**قسم المحاسبة**

**أخي الكريم/ أختي الكريمة**

**بعد التحية،،،،،،**

يقوم الباحثون بإعداد بحث بعنوان (أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية)، وذلك كأحد متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل ويتطلب ذلك الحصول على بعض البيانات وعليه نرجو منكم التكرم بإبداء آرائكم حول عبارات هذه الاستبانة، ونفيدكم بأن البيانات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

**ولكم جزيل الشكر والتقدير**

**الباحثون:**

**محمد الحرمين**

**المبروك عجاج**

**بسمة الفرجاني**

**استمــــارة الاستبيــــان**

الجزء الأول: (البيانات الشخصية)

**يرجى وضع علامة ( 🗸) حول الإجابة المناسبة:**

1. **العمر:**

30 سنة فأقل ❑ من 31 إلى 40 سنة ❑

من 41 إلى 50 سنة ❑ من 51 سنة فما فوق❑

1. **المؤهل العلمي:**

دبلوم متوسط ❑ دبلوم عالي ❑ بكالوريوس ❑

ماجستير ❑ دكتوراه ❑

1. **التخصص العلمي:**

محاسبة ❑ إدارة أعمال ❑ اقتصاد ❑ دراسات مصرفية ❑ أخرى ❑

1. **سنوات الخبرة:**

5 سنوات فأقل ❑ من 6-10 سنوات ❑

من 11-15 سنة ❑ 16 سنة فأكثر ❑

1. **الوظيفة:**

محاسب مالي ❑ محاسب تكاليف ❑ مراجع داخلي ❑

مراجع خارجي ❑ رئيس حسابات ❑ مدير مالي ❑

أخرى ❑

الجزء الثاني: (محاور الدراسة)

**ثانياً: عبارات الاستبانة:**

**الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام مستوى الموافقة المناسب.**

**الفرضية الأولى:**

**لايوجد المعيار 21IAS على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية و إعطائها طابع العالمية لتكون معيارية و قابلة للعمل بها في مختلف الدول.**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **محتوى الفقرة** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
|  | إمكانية إجاد حلول عملية و تطبيقية من العيار IAS21 . |  |  |  |  |  |
|  | يتمكن مستخدمين هذا المعيار من حل مشاكل متعلقة بترجمة القوائم المالية. |  |  |  |  |  |
|  | المعيار الدولي ينطبق على الشركات العالمية متعددة الجنسية. |  |  |  |  |  |
|  | يكون المعيار المحاسبي الدولي IAS 21 واسع النطاقة خارج الأقليم للدولة الأم. |  |  |  |  |  |

**الفرضية الثانية:**

1. **وجود المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول.**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **محتوى الفقرة** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
|  | يمكن للمعيار IAS 21 ان يقارن بين المؤسسات في مختلق الدول. |  |  |  |  |  |
|  | المعيار IAS 21 يحدد على مرجع محاسبي موحد بين الدول. |  |  |  |  |  |
|  | يساعد المعيار IAS 21 الشركات في تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية.  |  |  |  |  |  |
|  | توحيد المراجع المحاسبية يزيد من دقة و كفاءة القوائم الناتجة عن شركات في مختلف الدول . |  |  |  |  |  |

**الفرضية الثانية:**

1. **إمكانية المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية.**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **محتوى الفقرة** | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غير موافق بشدة** |
|  | يؤدي الالتزام بالمعيار IAS 21 الى زيادة كفاءة القوائم المالية للشركة. |  |  |  |  |  |
|  | يساهم الالتزام بالمعيار IAS 21 بمساعدة الشركات بتسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية. |  |  |  |  |  |
|  | يحقق تسجيل المكاسب و الخسائر الناشئة عن فروقات صرف العملات الأجنبية. |  |  |  |  |  |
|  | عدم وجود قوانين تلزم تطبيق المعيار IAS 21 . |  |  |  |  |  |

الملحق

Frequency Table

|  |
| --- |
| **العمر** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | 30 سنة فأقلمن 31 الى 40 سنةمن 41 الي 50 سنة | 1 | 5.0 | 5/0 | 5.0 |
| 4 | 20.0 | 20.0 | 25.0 |
| 12 | 60.0 | 60.0 | 85.0 |
| من 51 فأكثر | 3 | 15.0 | 15.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **المؤهل** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | دبلوم متوسط | 0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| دبلوم عالي | 0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| بكالوريوس | 12 | 60.0 | 60.0 | 60.0 |
| ماجستير | 8 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| دكتوراه | 0 | 0.0 | 0.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **التخصص** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محا سبةإدارة أعمال | 10 | 50.0 | 50.0 | 50.0 |
| 3 | 15.0 | 15.0 | 65.0 |
| أقتصاد | 5 | 25.0 | 25.0 | 90.0 |
| دراسات مصرفية | 1 | 5.0 | 5.0 | 95.0 |
| اخري | 1 | 5.0 | 5.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **الخبرة** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | اقل 5 سنوات | 0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| من 6 إلى 10سنوات | 3 | 15.0 | 15.0 | 15.0 |
| من 11 الي 15 سنة | 5 | 25.0 | 25.0 | 40.0 |
| من 16 سنة فاكثر | 12 | 60.0 | 60.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| **الوظيفة** |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محاسب مالي | 6 | 30.0 | 30.0 | 30.0 |
|  محاسب تكاليف | 0 | 0.0 | 0.0 | 30.0 |
|  | مراجع داخليمراجع خارجي | 2 | 10.0 | 10.0 | 40.0 |
| 0 | 0.0 | 0.0 | 40.0 |
| رئيس حسابات | 0 | 0.0 | 0.0 | 40.0 |
| مدير مالي | 0 | 0.0 | 0.0 | 40.0 |
| اخرى | 12 | 60/0 | 60.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

**Frequencies**

|  |
| --- |
| المؤسسة عدم وجود قوانين تلزم تطبيق المعيار IAS 21 |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محايد | 3 | 15.0 | 15.0 | 15.0 |
| موافق | 12 | 60.0 | 60.0 | 75.0 |
| موافق بشدة | 5 | 25.0 | 25.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير احد مشاكل تطبيق المعيار IAS 21 |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محايد | 1 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| موافق | 15 | 75.0 | 75.0 | 80.0 |
| موافق بشدة | 4 | 20.0 | 20.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |
| عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق المعيار IAS 21 |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محايد | 1 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| موافق | 11 | 55.0 | 55.0 | 60.0 |
| موافق بشدة | 8 | 40.0 | 40.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| تمكن ضعف ميل الإدارة نحو تطبيـق المعيـار IAS 21بغرض تحسين المركز المالي. |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محايد | 4 | 20.0 | 20.0 | 20.0 |
| موافق | 14 | 70.0 | 70.0 | 90.0 |
| موافق بشدة | 2 | 10.0 | 10.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| يساهم الالتزام بمعيار IAS 21في مساعدة الشركات في تسجيل المعاملات التي تتم بمعاملات اجنبية ة |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 1 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| محايد | 5 | 25.0 | 25.0 | 30.0 |
| موافق | 12 | 60.0 | 60.0 | 90.0 |
| موافق بشدة | 2 | 10.0 | 10.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| يسهل معيار IAS 21عملية المقارنة بين التقارير المالية للشركات وتحسين مستوى التحليل المالي والحد من التعقيدات المصاحبة للقيام به. |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محايد | 4 | 20.0 | 20.0 | 20.0 |
| موافق | 15 | 75.0 | 75.0 | 95.0 |
| موافق بشدة | 1 | 5.0 | 5.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| يسهل معيار IAS 21المعاملات بالعملات الاجنبية تتطلب اجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف. |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 1 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| محايد | 2 | 10.0 | 10.0 | 15.0 |
| موافق | 13 | 65.0 | 65.0 | 80.0 |
| موافق بشدة | 4 | 20.0 | 20.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| يسهل معيار IAS 21 أعمال الشركات متعددة الجنسيات. |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محايد | 11 | 55.0 | 55.0 | 55.0 |
| موافق | 8 | 40.0 | 40.0 | 95.0 |
| موافق بشدة | 1 | 5.0 | 5.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| يساعد المعيار IAS 21في تطوير سوق الأوراق المالية. |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 1 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| محايد | 9 | 45.0 | 45.0 | 50.0 |
| موافق | 10 | 50.0 | 50.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| اختلاف متطلبات أسواق الأوراق المالية في الدول النامية مع متطلباتها في مثيلاتها من الدول التي تؤثر في عملية إصدار وتطوير المعيار 21 |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 3 | 15.0 | 15.0 | 15.0 |
| محايد | 12 | 60.0 | 60.0 | 75.0 |
| موافق | 5 | 25.0 | 25.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| إن فكرة التوحيد (التي يمكن أن تتحقق عن طريق تبني المعايير الدولية ) في حد ذاتها كعلاجللمشكلة المتعلقة بمقارنة التقارير المالية علي المستوى الدولي لاتحظى بقبول عام حتى عليالمستوى |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | غير موافق | 1 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| محايد | 15 | 75.0 | 75.0 | 80.0 |
| موافق | 4 | 20.0 | 20.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

|  |
| --- |
| وجود المعيار IAS 21 لابد من تعميمه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات وغيرالمسجلة . |
|  | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
| Valid | محايد | 4 | 20.0 | 20.0 | 20.0 |
| موافق | 15 | 75.0 | 75.0 | 95.0 |
| موافق بشدة | 1 | 5.0 | 5.0 | 100.0 |
| Total | 20 | 100.0 | 100.0 |  |

**Reliability**

|  |
| --- |
| **Reliability Statistics** |
| Cronbach's Alpha | N of Items |
| .815 | 16 |

Mean **&** Std. Deviation **Statistics**

|  |
| --- |
| Mean & Std. Deviation Statistics |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| المؤسسة عدم وجود قوانين تلزم تطبيق المعيار IAS 21 | 20 | 4.1000 | .64072 | .14327 |
|

|  |
| --- |
| يمثل الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير احد مشاكل تطبيق المعيار IAS 21 |

 | 20 | 4.1500 | .48936 | .10942 |
| عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق المعيار IAS 21 | 20 | 4.3500 | .58714 | .13129 |
|

|  |
| --- |
| تمكن ضعف ميل الإدارة نحو تطبيـق المعيـار IAS 21بغرض تحسين المركز المالي. |

 | 20 | 3.9000 | .55251 | .12354 |
| يساهم الالتزام بمعيار IAS 21في مساعدة الشركات في تسجيل المعاملات التي تتم بمعاملات اجنبية ة | 20 | 3.7500 | .71635 | .16018 |
|

|  |
| --- |
| يسهل معيار IAS 21عملية المقارنة بين التقارير المالية للشركات وتحسين مستوى التحليل المالي والحد من التعقيدات المصاحبة للقيام به. |

 | 20 | 3.8500 | .48936 | .10942 |
| 21المعاملات بالعملات الاجنبية تتطلب اجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف | 20 | 4.0000 | .72548 | .16222 |
| يسهل معيار IAS 21 أعمال الشركات متعددة الجنسيات. | 20 | 3.5000 | .60698 | .13572 |
| يساعد المعيار IAS 21في تطوير سوق الأوراق المالية. | 20 | 3.4500 | .60481 | .13524 |
| اختلاف متطلبات أسواق الأوراق المالية في الدول النامية مع متطلباتها في مثيلاتها من الدول التي تؤثر في عملية إصدار وتطوير المعيار 21 | 20 | 3.1000 | .64072 | .14327 |
| يمكن المعيار IAS 21 من تكوين إن فكرة التوحيد (التي يمكن أن تتحقق عن طريق تبني المعايير الدولية ) في حد ذاتها كعلاجللمشكلة المتعلقة بمقارنة التقارير المالية علي المستوى الدولي لاتحظى بقبول عام حتى عليالمستوى | 20 | 3.1500 | .48936 | .10942 |
| وجود المعيار IAS 21 لابد من تعميمه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات وغير | 20 | 3.8500 | .48936 | .10942 |

**T-Test**

|  |
| --- |
| **One-Sample Statistics** |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| F1 | 20 | 4.1250 | .35818 | .08009 |
| **One-Sample Test** |
|  | Test Value = 3.4 |
| t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |
| Lower | Upper |
| F1 | 9.052 | 19 | .000 | .72500 | .5574 | .8926 |

**T-Test**

|  |
| --- |
| **One-Sample Statistics** |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| F2 | 20 | 3.7750 | .35262 | .07885 |

|  |
| --- |
| **One-Sample Test** |
|  | Test Value = 3.4 |
| t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |
| Lower | Upper |
| F2 | 4.756 | 19 | .000 | .37500 | .2100 | .5400 |

**T-Test**

|  |
| --- |
| **One-Sample Statistics** |
|  | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
| F3 | 20 | 3.3875 | .30859 | .06900 |

|  |
| --- |
| **One-Sample Test** |
|  | Test Value = 3.4 |
| t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference |
| Lower | Upper |
| F3 | -.181- | 19 | .858 | -.01250- | -.1569- | .1319 |

1. ) مأمون محمد سيد الفكى، سعر الصرف وآثاره على ميزان المدفوعات بالإشارة إلى حالة السودان في الفترة (1996/2003)، رسالة ماجستير غير مشورة، جامعة النيلين، ديسمبر 2005 [↑](#footnote-ref-1)
2. ) عبد السلام حسن أحمد، أثر تغير سعر الصرف على حساب السلع والخدمات في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006. [↑](#footnote-ref-2)
3. ) جمال عادل الشرايري، وآخرون، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدقق الخارجي، مجلة علوم إنسانية، العدد 35، 2007. [↑](#footnote-ref-3)
4. ) محسن حمريط، إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2009. [↑](#footnote-ref-4)
5. ) عبد العظيم سليمان المهل، محاضرة بعنوان ماهية سعر الصرف، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص120. [↑](#footnote-ref-5)
6. ) عبد العظيم سليمان المهل، مرجع سبق ذكره، ص52. [↑](#footnote-ref-6)
7. ) عد العظيم سليمان المهل، مرجع سبق ذكره، ص53. [↑](#footnote-ref-7)
8. ) عبد العظيم سليمان المهل، مرجع سبق ذكره. ص54. [↑](#footnote-ref-8)
9. ) حاتم سعيد أحمد سعيد، نموذج قياس ميزان المدفوعات في السودان، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص9. [↑](#footnote-ref-9)
10. ) بشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص309. [↑](#footnote-ref-10)
11. ) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2003، ص95. [↑](#footnote-ref-11)
12. ) مروان عطوف، الأسواق النقدية والمالية "البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، الجزء الثاني ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 1993، ص7. [↑](#footnote-ref-12)
13. ) غازي عبد الرازق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1996، ص130. [↑](#footnote-ref-13)
14. \*) يستخدم أحياناً مفهوم سعر الصرف الفعلي للتعبير عن سعر الصرف الحقيقي. [↑](#footnote-ref-14)
15. ) عبد الله إبراهيم نور الدين، آثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، جامعة سبها، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، طرابلس، ليبيا، 2016، ص219-220. [↑](#footnote-ref-15)
16. ) عبد الله إبراهيم نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص223. [↑](#footnote-ref-16)
17. ) H.Bourginat, finance international, dunod, paris, 2éme edition, 1996, p110 [↑](#footnote-ref-17)
18. ) عبد الناصر نور.، طلال حجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، بحث موجود على موقع: .doc6 / 8724 / www.jps—dir.nel/Forum/up]oads [↑](#footnote-ref-18)
19. ( Radebaugh & Gray,1997:88 [↑](#footnote-ref-19)
20. ) عقاري مصطفى، مساهمة عملية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2004، ص30. [↑](#footnote-ref-20)
21. ) عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص32. [↑](#footnote-ref-21)
22. ) الدون س هندريكسن، النظرية المحاسبية. ترجمة د. كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة 2005، ص233. [↑](#footnote-ref-22)
23. ) دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب د. أحمد حامد حجاج، ج1، الطبعة الثانية، دار المريخ، 1995، ص 30. [↑](#footnote-ref-23)
24. ) دونالد كيسو، جيري ويجانت، مرجع سبق ذكره، ص 32. [↑](#footnote-ref-24)
25. ) عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-25)
26. ) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 110. [↑](#footnote-ref-26)
27. ) عماري صليحة، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، امكانية تطيق AS في البنوك "مذكرة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945، 2005/2006. [↑](#footnote-ref-27)
28. ) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السراسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص253. [↑](#footnote-ref-28)
29. ) عماري صليحة، مرجع سبق ذكره، ص130. [↑](#footnote-ref-29)
30. ) عماري صليحة، مرجع سبق ذكره، ص131. [↑](#footnote-ref-30)
31. ) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سيق ذكره، ص253. [↑](#footnote-ref-31)
32. ) امحمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص263-264. [↑](#footnote-ref-32)
33. ) أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2004-2005، ص 355-356. [↑](#footnote-ref-33)
34. ) شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتة، 2009، ص 79. [↑](#footnote-ref-34)
35. ) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص120-121. [↑](#footnote-ref-35)
36. ) شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص80. [↑](#footnote-ref-36)
37. ) شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص81. [↑](#footnote-ref-37)
38. ) شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص82-83. [↑](#footnote-ref-38)
39. ) شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص93. [↑](#footnote-ref-39)
40. ) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 510. [↑](#footnote-ref-40)
41. ) إسماعيل إسماعيل، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، تصفح الموقع في 17/04/2013 ساعة 00.30

 .803، http://world—acc.net/vb/showthread.php?t [↑](#footnote-ref-41)
42. ) إسماعيل إسماعيل، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، تصفح الموقع في 17/04/2013 ساعة 00.30

 .803، http://world—acc.net/vb/showthread.php?t [↑](#footnote-ref-42)
43. 1 الشيباني.عمر محمد التومي." مناه البحث الاجتماعي". الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس. ط 2. 1975 م .ص 112 [↑](#footnote-ref-43)
44. . عبيدات. ذوقان. " البحث العلمي) مفهومه، أدواته، أساليبه(". إشراقات للنشر والتوزيع. 2003 م. ص113. [↑](#footnote-ref-44)
45. عبيدات. ذوقان. 2003 م. البحث العلمي) مفهومه، أدواته، أساليبه( إشراقات للنشر والتوزيع. [↑](#footnote-ref-45)